بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

اثر تطبيق قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني في زيادة الإنتاجية لصغار المزارعين

(جمعية القلعة النوعية- محلية ود الماحي - ولاية النيل الأزرق)

The Impact of Appling the Owners of Animal and Agricultural Production Professions Organizations ACT in Increasing Productivity for Small Farmers (Elgala Alnawia *Association* - *Wad Almahi Locality- Blue Nile State)*

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الارشاد الزراعي والتنمية الريفية

إعداد : عمر طه البشير تاج الدين

إشراف: د. شادية الامين عباس

أغسطس 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

اثر تطبيق قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني في زيادة الإنتاجية لصغار المزارعين
(جمعية القلعة النوعية- محلية ود الماحي – ولاية النيل الأزرق)

The Impact of Appling the Owners of Animal and Agricultural Production Professions Organizations ACT in Increasing Productivity for Small Farmers (Elgala Alnawia *Association* - *Wad Almahi Locality- Blue Nile State)*

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الارشاد الزراعي والتنمية الريفية

إعداد : عمر طه البشير تاج الدين

بكلاريوس الإرشاد والتنمية الريفية مرتبة الشرف

قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2000م

إشراف: د. شادية الامين عباس

الآيــة

(ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير)

البقرة 237

الإهداء

والدي العزيز

صاحب الصدر الرحب الذي كل ما انظر إليه اشعر أن الدنيا بخير ، إستلهمت منك معني القوة وحب العمل أطال الله في عمرك .

أمي الحنون

التي مازالت تمدني بالقوة والثقة بالنفس ولن تكفيها جمل الشكر وحتي ولو بلغت ملء الأرض والسماء .

زوجتي وأخواني واخواتي الاعزاء .

دوما أفخر بكم وأعتز بوجودكم

أبنائي وبناتي .

نعمة الله وبهجة الحياة وزينتها

روح أخي الشهيد معاويه طه .

الذي رحل عن دنيانا ولازالت العيون تبكيه

أهلي وأصدقائي جميعا .

أهدي إليكم هذا البحث المتواضع

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه تمكنت من إنجاز ، هذه البحث واصلي واسلم علي هادينا ومعلمنا الاول رسولنا عليه الصلاة والسلام .

اتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلي الأستاذه الفاضلة د . شادية الأمين عباس علي كل التوجيهات والملاحظات التي وجهتها لي وكذا علي صبرها طيلة إشرافها علي هذا البحث أطال الله في عمرها .

كما اشكر جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم الإرشاد الزراعي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأخص بالشكر الاستاذ بكري آدم الذي كان دوما يعينني بالتشجيع المستمر علي إكمال هذا البحث .

و أشكر زملائي وزميلاتي الاعزاء في الإرشاد الزراعي وتنظيمات المنتجين أقدر جهودكم المستمرة معي واخص بالشكر زميلي أحمد حمدي والزميلات كوثر ومنال وكل من مد يد العون لي لإكمال هذا البحث .

وفي الختام نسأل الله العلي القدير ان يرزقنا جميعا الإخلاص في القول والعمل ويجعل عملنا هذا وكل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم .

المستخلص

أجريت هذه الدراسة لجمعية القلعة النوعية محلية ودالماحي ولاية النيل الأزرق بهدف التعرف علي دور تطبيق قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني علي تطوير صغار المنتجين . إستخدم الباحث منهج المسح الإجتماعي تم إختيار عينة عشوائية تمثل % 60 من المبحوثين حيث تم جمع البيانات الأولية عن طريق الإستبيان ، المقابلة الشخصية والملاحظة ، وإعتمد الباحث علي المراجع والتقارير والدراسات السابقة كمصادر ثانوية .

تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package For Social Science (SPSS) بإستخدام الجداول التكرارية والنسبة المئوية .

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :-

- (86.7%) من المبحوثين ذكور .
- (93.3) من المبحوثين أوضحوا ان الجمعية تقدم لهم الخدمات الزراعية المختلفة .
- (93.3%) من المبحوثين أوضحوا ان الجمعية تمتلك آلات وبنيات تحتية خاصة بها .
- أكد (86.7%) من المبحوثين ان منتجاتهم يتم تسويقها جماعيا وبواسطة الجمعية
- (86.6%) من المبحوثين اوضحوا أن دخلهم تحسن بعد إنضمامهم للجمعية .
- (91.7%) من المبحوثين أكدوا ان الجمعية تساهم في تقديم الخدمات الإجتماعية لأعضائها وللمنطقة.
- (91.7%) من المبجوثين لديهم مشكلة في تقنين الاراضي .
- (65.0%) من المبحوثين أوضحوا أن هنالك مشاكل في التمويل والتامين .

وبناء علي تلك النتائج خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها :-

- ضرورة تحسين خدمات البحوث والإرشاد الزراعي .
- تخصيص أماكن خاصة بالأسواق للجمعيات لتحقيق شعار من المنتج للمستهلك
- تسهيل تقنين الأراضي الزراعية .
- ضرورة فصل السياسات التمويلية لصغار المنتجين عن متوسطي وكبار المنتجين .
- كذلك الإهتمام بالتأمين الزراعي .

- تضمين المنتجين ضمن صناديق الضمان الإجتماعية للدولة .
- تعديل فقرة 200 وحدة إنتاجية وتقليلهاالي 100 وحدة إنتاجية لانه يصعب توفير 200 وحدة إنتاجية في المناطق المروية .
- إنشاء صناديق تمويل ريفية في كل الولايات لتمويل الجمعيات وصغار المنتجين .

ABSTRACT

This study was conducted for the Specific Elgala society of Wad Elmahi locality, Blue Nile state aiming to identify the role of the law on the organizations of agricultural and animal production professionals on the development of small producers.

The researcher used the social survey method,60 respondents were selected randomly, primary data were collected through a questionnaire, personal interview and observations , the researcher relied on references, reports and previous studies as secondary sources. The data was analyzed using the Statistical Package for Social Science (SPSS) Using frequency and percentage tables.

The most important findings of the study were the following:

• (86.7%)respondents males.

• (93.3) of the respondents explained that the association provides them with various agricultural services.

• (93.3%) of the respondents indicated that the society owns machinery and infrastructure.

• (86.7%) of the respondents confirmed that their products are marketed collectively through the association.

• 86.6% of the respondents indicated that their income improved after joining the association.

• (91.7%) of the respondents confirmed that the association contributes in providing social services to its members and to the region.

• (91.7%) of the respondents surveyed have a problem in legalizing land.

• (65.0%) of the respondents indicated that there are problems in financing and insurance.

Based on the results, the study revealed these recommendations :

• Improving research and extension services.

• Allocating special places in the markets for societies to achieve a slogan from the product to the consumer

• Facilitating the legalization of agricultural lands.

• The necessity of separating the financing policies of small producers from the medium and large producers (the Bank of Sudan and the Ministry of Finance), as well as paying attention to agricultural insurance.

• Including producers within the state's social security funds

• Amending the paragraph of 200 unit to100 unit .

. • Establishment of rural finance funds in all states to finance associations and small producers.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص البحث باللغة العربية	د
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ك
الباب الأول	
الفصل الأول 1-1 : المقدمة	1
2-1 المشكلة الحياتية	2
3-1 المشكلة البحثية	3
4-1 اهمية البحث	3
5-1 أهداف البحث	3
6-1 الأسئلة البحثية	4
7-1 مصطلحات البحث	4
8-1 هيكلة البحث	5
الباب الثاني الإطار النظري	
الفصل الأول 2-1 لتنظيمات الزراعية في السودان	6
2-1-1 مفهوم صغار المزارعين	7
2-1-2 الوضع الراهن لصغار المنتجين في السودان	8
2-1-3 لماذا تهتم المنظمات الدولية بصغار المنتجين	9
2-1-4 مخاوف صغار المنتجين	9
الفصل الثاني : 2-2 الإرشاد الزراعي ودورة في تطوير الجمعيات الإنتاجية	10
2-2-1 مفهوم الإرشاد الزراعي	10
2-2-2 العمل الجماعي	13
الفصل الثالث : 2-3-2 تنظيمات المزارعين في السودان	**17**
2-3-2 التعاون الزراعي	17

2-3-3 قانون تنظيمات الرعاة والزراع لسنة 1992	20
2-3-4 قانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني لسنة 2011	22
2-3-5 دور المنسقية القومية لتنظيمات المنتجين	30
الفصل الرابع 2-5-1 تجربة التعاونيات الزراعية في اليابان	35
2-5-2 تجربة التعاونيات الزراعية في الهند	37
الباب الثالث منهجية البحث	
3-1-1 منطقة الدراسة	38
3-2-1 محلية ودالماحي	38
3-3 -1 جمعية القلعة النوعية	38
3-4 -1 مجتمع البحث	39
3-5 -1عينة البحث	39
3-6-1 منهج البحث	39
3-7 -1 مصادرجمع البيانات	39
3-8-1 تحليل البيانات	39
3-9 - 1طريقة عرض البيانات	39
3-10 – 1 المشاكل التي واجهت الباحث	39
الباب الرابع : (التحليل والمناقشة وتفسير النتائج)	
4-1 التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب النوع	40
4-2 العمر	41
4-3 الحالة الإجتماعية	41
4-4 عدد أفراد الاسرة	42
4-5 مستوي تعليمهم	42
4-6 نوع الحيازة	43
4-7 المساحة المزروعة	44
4-8 معرفتهم بقانون 2011	44
4-9 علمهم باهداف الجمعية	45
4-10 توعيتهم وتعريفهم بالقانون	45
4-11 المشاركة في التوعية بالقانون من خلال الورش والمؤتمرات	46
4- 12توفير الجمعية للخدمات الزراعية	46
4-13 إمتلاك الجمعية لآلات وبنيات تحتية خاصة بها	47
4-14 التحسن في تطبيق التقانات والعمل الإداري بعد إنضمامهم للجمعية	48
4-15 وجود علامة تجارية تخص الجمعية	48
4-16 التسويق الجماعي للجمعية	49

17-4 إستجابة الجمعية لإحتياجات أعضائها	49
18-4 تقديمه الجمعية لخدمات إجتماعية لأعضائها والمنظقة	50
19-4 وجود شراكات للجمعية مع اصحاب المصلحة	50
20-4 مقدرة أعضاء مجلس الإدارة علي تحقيق مصالح الجمعية	51
21-4 المشاركة في إتخاذ القرار داخل الجمعية	51
22-4 إجراءات تسجيل الجمعية	52
23-4 الإستفادة من الجمعية من ناحية تحسين الدخل والإنتاجية	52
24-4 وجود مشاكل للتأمين والتمويل تواجه الجمعية	53
25-4 الصعوبة للوصول للأسواق	54
26-4 محدودية التدريب	54
27-4 صعوبة تقنين الأراضي	55
4- 28 صعوبة الوصول للخدمات	55
29-4 الرضي عن القانون	56
باب الخامس (ملخص النتائج والخلاصة والتوصيات)	
1-5 ملخص النتائج	57
2-5 الخلاصة	58
3-5 التوصيات	59
المراجع	61
الملاحق	63

فهرس النتائج

1-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب النوع	40
2-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب العمر	41
3-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب الحالة الإجتماعية	41
4-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة	42
5-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب مستوي تعليمهم	42
6-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب نوع الحيازة	43
7-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب المساحة المزروعة	44
8-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب معرفتهم بقانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011	44
9-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب علمهم بأهداف جمعية القلعة النوعية	45
10-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب توعيتهم وتعريفهم بالقانون	45
11-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب المشاركة في التوعية بالقانون للأخرين من خلال الورش والمؤتمرات	46
12-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب توفير الجمعية للخدمات الزراعية للأعضاء	46
13-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب إمتلاك الجمعية آلات وبنيات تحتية خاصة بها	47
14-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب التحسن في تطبيق التقانات والعمل الإداري والمالي بعد الإنضمام للجمعية	48
15-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب وجود علامة تجارية للجمعية	48
16-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب التسويق الجماعي للجمعية	49

17-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب إستجابة الجمعية لإحتياجات أعضائها	49
18-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب تقديم الجمعية الخدمات الإجتماعية لأعضائها والمنطقة	50
19-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب وجود شراكات للجمعية مع أصحاب المصلحة	50
20-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب مقدرة اعضاء مجلس الإدارة لتحقيق المصلحة لأعضاء الجمعية	51
21-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب المشاركة في إتخاذ القرار داخل الجمعية	51
22-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب إجراءات تسجيل الجمعية	52
23-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب الإستفادة من الجمعية من ناحية تحسين الدخل والإنتاجية	52
24-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب وجود مشاكل التمويل والتأمين التي تواجه الجمعية	53
25-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب الصعوبة في الوصول للأسواق	54
26-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب محدودية التدريب	54
27-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب الصعوبة في تقنين الأراضي	55
28-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب صعوبة الوصول للمدخلات	55
29-4 جدول يوضع الجداول والنسب المئوية للمبحوثين حسب رضائهم عن القانون	56

الباب الأول

مقدمة البحث

1- 1 المقدمة:

وهب الله السودان موارد طبيعية كثيرة ومتنوعة يمكن ان تمثل قاعدة متينة لتنمية القطاع الزراعي والسودان يمتلك أكبر رقعة زراعية مروية في إفريقيا وقطيع من الثروة الحيوانية يفوق مايملكة الكثير من دول القارة ، وكذلك مساحات شاسعة من ألاراضي الصالحة للزراعة لايستغل منها إلا ربعها تحت نظم الزراعة المطرية والمروية، وأيضا يمتلك موقع إستراتيجي متعدد المعابر ولكن بالرغم من هذه الثروات الطبيعية الوفيرة فإن أداء القطاع الزراعي إتسم بالضعف خلال العقود الماضية ويعاني كثير من المشكلات الهيكلية والتقنية بدء بسوء إستخدام الارض والمياه والمعاملات الزراعية و الاساليب التقليدية المستخدمة في الزراعة ،مما ترتب عليه هدرا للموارد الزراعية وضعف الإنتاج والإنتاجية وقلة العوائد المالية من الإنتاج لإرتفاع تكاليفة الإنتاجية و التسويقية، الأمر الذي ادي إلي إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية السودانية والحيوانية وتدني الأسعار بالنسبة للمنتجين .ونجد أن أكثر من 70% من المنتجين يعتبرون من صغار المزارعين ويعانون من صغر المساحات وموسمية الإنتاج وتشتت الحيازات و تقليدية التقانات وضعف الإرشاد وأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية لذلك اغلب إنتاجيتهم إعاشية غير إقتصادية (وزارة الزراعة والغابات تقرير عن خطة الوزارة 2019) ومنظمة الأغذية العالمية تعتبرهم من مزارعي الكفاف نسبة لضعف مقدراتهم المادية والمعرفية. وتبين البحوث و التجارب المتراكمة ان صغار المزارعين عندما يعملون لوحدهم إستفادتهم ضعيفة من اسعار منتجاتهم الزراعية ، و حينما كانوا يعملون بشكل جماعي من منظمات منتجين او جمعيات تعاونية قوية يكونوا أكثر قدرة علي الإستفادة من فرص السوق المتاحة والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الغذائية وغيرها من الأزمات عبر تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات لاعضائها وقد نادت الاديان السماوية وفي مقدمتها الإسلام بالتعاون والتعاضد (وتعاونوا علي البر والتقوي ولاتعاونوا علي الإثم والعدوان) (سورة المائدة الآية 2) تخبرنا بأهمية العمل

التعاوني ، ونجد أن الجمعيات الزراعية لها الأثر الواضح في تقوية قطاعات الزراعة في دول مثل ايطاليا والأرجنتين وهولندا والهند وأثيوبيا ، وفي السودان صدرت عدة قوانين لتنظيم المزارعين منها قانون التعاون وقانون إتحادات الرعاة والمزارعين 1992 وفي إطار تطوير الأطر القانونية المواكبة لتطوير العملية الزراعية ككل تم إلغاء قانون الرعاة والزراع وإستبداله بقانون أصحاب تنظيمات مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011 بمكاسب جديدة يمكن ان تمثل جزءاً كبيراً من حل مشاكل القطاع الزراعي في السودان وتحقق للمزارعين تكوين تنظيمات جماعية تحقق أهدافهم وتطلعاتهم وقدرتهم من الوصول للخدمات مثل التمويل الجماعي والتأمين والخدمات الزراعية عموما من خلال التشارك في المعدات والخدمات وتشكيل قوة ضغط وتفاوض في سلاسل الإنتاج وقدرة علي تلبية إحتياجات السوق من ناحية الكميات وإنتظام التوريد والبيانات والقدرة علي التصدير، وكذلك الحصول علي دعم وخدمات الوزارة بشكل افضل ورغما عن ذلك التنظيمات والجمعيات الزراعية في السودان تواجهها تحديات كثيرة داخلية وخارجية متعلقة بالسياسات وقوانين الدولة والتغيرات المناخية ولذلك تحتاج الي معالجات حتي ننهض بهذه الجمعيات .

1-2 المشكلة الحياتية

تعد التنمية الإقتصادية والإجتماعية هدفا إقتصاديا علي مستوي الدولة وبما ان القطاع الزراعي يعتبر عماد الإقتصاد القومي ، فإن تنمية هذا القطاع تكتسب أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الامن الغذائي وهنالك إعتقاد بإن الجمعيات الإنتاجية الزراعية يمكن ان تلعب الدور التنموي المطلوب لذلك كان من الضروري تسليط الضوء عليها خاصة أن أغلب التنظيمات الزراعية والجمعيات لصغار المنتجين تواجهها تحديات كثيرة داخلية وخارجية منها تدني الإنتاجية في ظل العمل الفردي وعدم وجود القوانين المناسبة وأخري متعلقة بالأسواق والتغير المناخي وسياسات الدولة وثقافة المجتمع وغيرها من التحديات ، وفي السودان صدرت عدة قوانين لتنظيم المزارعين منها قانون التعاون وقانون إتحادات الرعاة والمزارعين ولكنها لم تساهم في زيادة إنتاجية المزارعين وخاصة صغار المزارعين ،وذلك للتحديات الكثيرة التي واجهتها والتي تتعلق بالسياسات وقوانين الدولة والتغيرات المناخية وفي إطار تطوير الأطر القانونية المواكبة لتطوير العملية الزراعية ككل تم إلغاء

قانون الرعاة والزراع وإستبداله بقانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011 بمكاسب جديدة يمكن ان تحقق للأعضاء تكوين تنظيمات جماعية تحقق أهدافهم وتطلعاتهم في ظل تدني الإنتاجية من خلال العمل الفردي للمزارعين ، لذلك سيقوم هذا البحث لمعرفة مدي فهم وتطبيق هذا القانون وما حققه من مكاسب للاعضاء وكذلك معرفة الإيجابيات والسلبيات .

1-3 المشكلة البحثية

ياتي هذا البحث بعد إصدار قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011 الذي يهتم بتنظيم المزارعين في مجموعات إنتاجية زراعية بهدف زيادة إنتاجية وإنتاج المزارعين وخاصة صغار المزارعين ،وقد تكون ولاية النيل الازرق سباقة في هذا المجال لذلك تنطلق مشكلة البحث من خلال الإجابة علي التساؤل الاتي (هل أدي تطبيق قانون اصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني الي زيادة الإنتاجية وتطوير واقع قطاع صغار المنتجين في ولاية النيل الازرق) ؟

1-4 أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية تنظيمات المنتجين الزراعية في تنمية قطاع صغار المنتجين من خلال تنظيمهم في جمعيات حتي يسهل وصولهم لمدخلات ومطلوبات الإنتاج وكذلك ضرورة معرفة اثر تطبيق قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني علي صغار المنتجين في جمعية القلعة ولاية النيل الأزرق محلية ود الماحي .

1-5 أهداف البحث

- التعرف علي الخصائص الإجتماعية والإقتصادية لصغار المنتجين بمناطق الدراسة .
- مدي معرفة صغار المنتجين لقانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني وأهميته بالنسبه لهم .
- معرفة الفوائد الإجتماعية والإقتصادية لجعيات المنتجين وبقية المجتمع بعد تطبيق القانون .
- معرفة أثر تطبيق قانون 2011 في تطوير قدرات صغار المنتجين .
- التعرف علي العوامل التي تؤثر إيجابا او سلبا في تطوير جمعيات المنتجين .

- إبراز دور مقدمي الخدمات والإرشاد الزراعي في تطوير جمعيات المنتجين .
- وضع توصيات تساهم في تطوير جمعيات صغار المنتجين بمنطقة الدراسة .

1- 6 الأسئلة البحثية :

- ماهي أهم الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمنتجين بمنطقة الدراسة.
- ماهومدي معرفة المنتجين بقانون 2011.
- مامدي مساهمة القانون في تطوير المنتجين وزيادة قدراتهم .
- ما هي اهم المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل جمعيات المنتجين .
- ماهي الفوائد التي جناها صغار المنتجين بعد تنظيم انفسهم في جمعيات .
- ماهو اثر الإرشاد الزراعي في تطوير جمعيات صغار المنتجين .

1- 7 مصطلحات البحث :

قانون 2011 :-

هو قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني لسنة 2011 .

المنتج :-

يقصد به كل شخص يحترف مهنة الإنتاج الزراعي أو الغابي أو الحيواني مالكاً أو ممارساً بجمعية القلعة النوعية .

صاحب مهنة الإنتاج الزراعي :-

(أ) أي منتج يمتلك أرضاً زراعية ملكاً حراً أو ملك منفعة حيازة أو وضع يد أو حواكير.

(ب) كل شخص يمارس الإنتاج الزراعي بموجب اتفاق مع اصاحب الأرض ويباشرها بنفسه عدا العمال الزراعيين،(قانون 2011) .

التنظيم :-

يقصد به الجمعيات الإنتاجية أو أي تنظيم من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي أو الحيواني.

أصحاب المصلحة :-

هم أفراد او مجموعة من الأفراد او المنظمات او القطاع الخاص أو القطاع العام لديهم مصلحة مع الجمعية .

1-8 -هيكلة البحث

يحتوي هذا البحث علي خمسه ابواب علي النحو التالي:

الباب الاول: المقدمة

ويحتوي علي (المقدمة، المشكلة الحياتية، المشكلة البحثية، اهميةالبحث، اهداف البحث، الاسئلة البحثية، مصطلحات البحث و هيكلة البحث).

الباب الثاني : الاطار النظري ويتكون من أربعة فصول كلأتي

الفصل الاول و يشمل (مفهوم وتعريف صغار المزارعين ،الإرشاد الزراعي ودورة في تطوير جمعيات المنتجين , العمل الجماعي وأهميته)

الفصل الثاني : القوانين الخاصة بالمزارعين في السودان (اتحاد المزارعين، الجمعيات التعاونية)

الفصل الثالث : قانون اصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011

الفصل الرابع : نماذج للجمعيات الناجحة في بعض الدول

الباب الثالث :منهجية البحث وتشمل منطقة البحث، منهج البحث، مجتمع البحث،عينة البحث، ادوات جمع البيانات، تحليل البيانات، مصادر جمع البيانات ، طريقة عرض النتائج والصعوبات التي واجهت الباحث.

الباب الرابع: مناقشة وتحليل وتفسير النتائج .

البابالخامس :ملخص النتائج، الخلاصة والتوصيات .

المراجع

الملاحق

الباب الثاني

الإطار النظري

2- 1 التنظيمات الزراعية في السودان

مقدمة :-

تختص التنظيمات الإنتاجية بتجميع إمكانات ومقدرات أعضاء جمعيات المنتجين وتنفيذ السياسات والخطط لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي والحيواني من اقتصاد تقليدي ينتج بمعدلات الكفاف في كثير من محاوره إلي إنتاج اقتصادي بمعدلات عالمية (قانون 2011) وتزداد اهمية العمل الجماعي الزراعي او الجمعيات الإنتاجية الزراعية في السودان بسبب عوامل عديدة منها :-

- تشتت الحيازات وتباعد صغارالمنتجين عن بعضهم البعض .
- بعد صغار المنتجين عن مراكز الخدمات التي غالبا توجد في المدينه التي يرتبطون بها للحصول علي الآلات والاسمدة والبذور والتقاوي المحسنة والمبيدات وغيرها من المدخلات.
- ايضا مشاكل في تسويق منتجاتهم الزراعية ، لذا فإن تأسيس الجمعيات الإنتاجية الزراعية توفر لهم مبالغ كبيرة يضطرون إلي إنفاقها في تنقلهم إلي المدينة لأن الجمعيات تكون مسئولة عن تزويدهم بما يحتاجون إليه من المدخلات الزراعية وبيع منتجاتهم في الاسواق .
- ضعف عمليات التمويل بالنسبه لصغار المنتجين في الريف إذ ان المنتج في الريف لايجد مصادر تمويل كافية حتي يستمر في الإنتاج ، وإذا توفرت بعض مصادر التمويل ستواجههم مشكلة عدم توفر الضمانات للمنتج للإقتراض من المؤسسات التمويلية .
- وجود الوسطاء في الاسواق يقلل من ارباح صغار المنتجين.

لذلك كان لابد لصغار المنتجين من تاسيس جمعيات زراعية تقوم بتنظيم وتسويق المنتجات الزراعية ، وتصنيفها وتنظيفها بشكل يعطي للمنتج أكبر دخل ممكن، ويحارب الوسطاء والمرابين الموجودين في الأرياف والأسواق وبالتالي يزيد أرباح صغار المنتجين ويقلل الأسعار بالنسبة للمستهلكين ،ايضا إنتظام صغار المنتجين في جمعيات يمكنهم من تقديم الخدمات الإجتماعية لأعضاء الجمعية خاصة وسكان المنطقة عموما (قانون 2011).

معظم منتجات صغار المنتجين تباع مواد خام مما يقلل الارباح وتنظيم صغار المنتجين يمكنهم من إضافة القيمة المضافة للمنتجات في شكل صناعات صغيرة يسهل إمتلاكهم لها بعد تنظيمهم في جمعيات (منظمة الفاو تقرير مشروع بناء قدرات جمعيات المنتجين2017).

2-1-1 مفهوم صغار المنتجين

تمثل الزراعة الصغيرة النطاق غالبية نظم الزراعة في العالم ، ويحظي 73 %من المزارعين في العالم بأقل من هكتار واحد من الأراضي (منظمة الفاو 2015). ويساهم أصحاب الحيازات الصغيرة بحصة كبيرة من الإنتاج الزراعي في البلدان النامية ، ويلعبون دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الإقتصادي وإستحداث الوظائف والتخفيف من حدة الفقر ، وفي السودان 58%من الإيدي العاملة يعملون في القطاع الزراعي و83% من السكان يعتمدون علي الزراعة في سبل كسب عيشهم وصغار المزارعين يمثلون 70% من العاملين في القطاع الزراعي خاصة مناطق القطاع المطري التقليدي و12% من القطاع المروي و0.7% يمثلون قطاع الزراعة الآلية الحديثة.

ويمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة القيام بدور حيوي في الإنتاجية والتنمية الزراعية ولكن هنالك عدة تساؤلات بشأن ما إذا كان لايزال بإستطاعة الزراعة الصغيرة النطاق أداء دور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة ، (منظمة الفاو 2017).

لاتوجد إتفاقية معروفة لتصنيف كيفية معرفة صغار المنتجين لكن الشائع في العالم التصنيف حسب حجم الأرض والحيازة مثلا :-

-في إفريقيا أقل من هكتار وفي أسيا اقل من 1.6 هكتار) في أمريكا اقل من 121 هكتار اقل من 121 هكتار (البنك الدولي -منظمة الفاو دراسة عن صغار المزارعين في السودان مركز مامون بحيري للدراسات 2015)

وفي السودان أستخدم حجم الإنتاج اي اقل من 50% من توصية البحوث لكل محصول وكذلك المناطق المطرية الأقل من 300 مل وايضا استخدمت المنظمات العاملة في السودان معيار اقل من 4 هكتار ويري الباحث ان صغار المزارعين في السودان هم المنتجين الذين يتميزون بالإنتاجيه الضعيفة نتيجة لعدم قدرتهم للوصول للتقانات والخدمات .

وعلي هذه المعايير صغار المنتجين في السودان يمثلون أكثر من 70% (تقارير وزراة الزراعة والغابات2018) من المنتجين ويري الباحث أن أغلب السياسات الزراعية في السودان لاتفصل بين صغار المنتجين وكبارهم وهذا يعني أن كافة المنتجين يعاملون بنفس الطريقة دون الأخذ بعين الإعتبار إختلافاتهم الإقتصادية والإجتماعية وكنتيجة لذلك اصبح المنتجين الكبار والمتوسطين المستفيدين الرئيسين نظرا لأنهم في وضع افضل من ناحية سرعة الوصول للتمويل والتقانات وسياسات تركيز الاسعار والخدمات الاخري .

وصغار المنتجين نفاذهم إلي الخدمات لايزال مقيدا وبشدة ويسهم إلي حد كبير في ذلك تقدم سن أغلب المنتجين والنفاذ المحدود إلي الحماية الإجتماعية والوصول للخدمات المالية والاسواق وخدمات الإرشاد الفعالة وضعف منظمات المنتجين وضع معوقات أمام تطور الزراعة الصغيرة النطاق و تمثل زيادة الإنتاج وتقليل الفاقد والتصنيع الزراعي مساهمة مهمة لصغار المنتجين لزيادة الدخل وبالتالي الخروج من الفقر وبالتالي تنسحب علي سائر الإقتصاد من خلال تأثيرات الأسعار الزراعية وتأثيرها المضاعف ولابد من إكساب صغار المنتجين المعارف والمهارات وكيفية الدخول إلي الأسواق عالية القيمة ،وتنظيمات المنتجين تساهم في تحسين إنتاجية صغار المنتجين ولها دورها في تحقيق الأمن الغذائي في السودان والنمو الإقتصادي والتخفيف من الفقر وهي قادرة علي إستحداث وظائف مناسبة للرجال والشباب والنساء في المناطق الريفية إذا وجدت مزيدا من التطوير

وكما يمكن ان تكون تنظيمات المنتجين حينما تؤسس بصورة فعالة وسيلة قوية لإيصال صوت صغار المنتجين وشريكا فعالا للحكومة والشركاء في التنمية (تقرير البنك الدولي– الفاو –مركز مامون بحيري 2015).

2-1-2 - الوضع الراهن لصغار المنتجين في السودان

يمر صغار المزارعين بمشاكل كبيرة تؤدي إلي ضعف إنتاجيتهم منها:-

I. مشاكل في التمويل والتسويق
II. تقانات تقليدية
III. تشتت الحيازات
IV. قدرات ضعيفة
V. إنتاج موسمي
VI. مخاطر عالية

توصيف النظم المزرعية لصغار المنتجين في السودان

1) مصادر البذور تقليدية وغير معروفة
2) صعوبة الوصول لمصادر التمويل مما يقلل المساحة المزروعة والإعتماد علي التمويل الذاتي
3) أنواع المحاصيل المزروعة أغلبها ضعيفة النوعية وإعاشية
4) التقانات الحديثة والحزم المتبعة ضعيفة لصعوبة الوصول إليها او لإرتفاع اسعارها
5) طرق تسويق منتجاتهم وخدمات مابعد الحصاد تقليدية .

6) المنتجات أغلبها لاتصلح للتصدير لضعف النوعية .

2-1-3 لماذا تهتم المنظمات الدولية بصغار المنتجين؟ (منظمة الفاو 2015)

- يمثلون أغلبيبة في الإقتصاد الريفي
- اكثر تأثيرا بالعوامل الخارجية المتعلقة بالفقر
- مخاطر الأمن الغذائي
- لمحاربة الهجرة من الريف للحضر
- اكثر تأثرا بالتغيرات المناخية
- تدهور الموارد الطبيعية
- فرص صغار المنتجين في زيادة دخلهم
- الأسعار المرتفعة للغذاء
- قناعة الدولة والشركاء باهمية التعامل مع صغار المنتجين

2-1-4 مخاوف صغار المنتجين

- الخسارة للأسباب الخارجة عن التحكم لعدم وجود خدمات إئتمان او تسويق او وسائل نقل او تخزين خاصة إذا كانت الأسواق بعيدة وهي مبررات للإنتاج الإعاشي
- غالبا مايجبرون علي القبول بأي سعر يفرض عليهم ولايمكنهم التفاوض بشأنه

ونخلص إلي أن صغار المنتجين يحتاجون إلي تمويل حاسم ومدخلات زراعية محسنة واسواق لازمة للإنتقال من زراعة الكفاف إلي زراعة تجارية ، وأيضا تكمن أهمية تدخل القطاع الخاص والمنظمات والإتفاقات الثنائية والإقليمية مع الدول بتوفير التدريب والمساعدات الفنية ولوازم سلسلة القيمة المضافة . والمشاكل التسويقية هي من اكثر المشاكل تأثيرا علي صغار المزارعين ونجد ان أغلب صغار المنتجين يبيعون منتجاتهم لتجار الجملة باسعار ضعيفة تمثل 30—50% من الاسعار التي يشتري بها المستهلك ومن الممكن لبعض صغارالمنتجين الحصول علي أسعار أكبر باللجوء إلي قنوات تسويق أخري مثل البيع المباشر والجمعيات الزراعية والزراعة التعاقدية والأهتمام بعمليات مابعد الحصاد وزراعة محاصيل مجدية إقتصاديا وأيضا عمل قيمة مضافة للمنتجات ولابد من عمل إسترتيجية بهدف دعم وتعزيز صغار المنتجين (برنامج القضاء علي الجوع –البرازيل2012).

الفصل الثاني

2-2 الإرشاد الزراعي ودورة في تطوير الجمعيات الإنتاجية

2-2-1 مفهوم الإرشاد الزراعي

من متناقضات هذا العصر الذي نعيشة والذي يمكن تسميته بعصر التكنولوجيا أن يصاحب هذا التقدم العلمي وجود مشكلات إنسانية معقدة ومتشعبة وذلك بالرغم من توافر المعلومات عنها وتواجد الأفكار التي قد تسهم في حلها ، فعلي الصعيد الدولي نجد أنه برغم توافر نتائج الأبحاث في مجالات العلوم الزراعية إلا ان إحصائيات هيئة الأغذية والزراعة الدولية تنبهنا إلي مشكلة إنسانية لها خطورتها ، وهي أن ثلثي سكان الكرة الأرضية لايحصلون علي معدلات غذائية كافية كما او كيفا ، ونتيجة لوجود مثل هذه المشكلات وغيرها أصبحت الحاجة ملحة الي عبور الجسر الذي يفصل بين مراكز الأفكار التكنولوجية ومواقع تطبيقها ،وأصبح من المهم كذلك ان ننظر بجدية الي ضرورة تقصير المسافة الزمنية بين تواجد الأفكار الجديدة ووقت وضعها محل التنفيذ .

ومؤخرا شاع إنتشار الإرشاد الزراعي وأصبحت أهميته ترداد علي ألسنة جميع المهتمين بالتنمية بإعتباره أحد النظم التعليمية المتميزة التي تهدف إلي إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في معارف ومهارات وقيم وإتجاهات المسترشدين لذا يعتبر النهوض بالإرشاد الزراعي مؤشرا اساسيا لتطوير مجالات التنمية الإقتصادية (الطنوبي 2004).

- **تعريف الإرشاد الزراعي**

تعرضت المراجع الرائدة في الإرشاد الزراعي الي تعريفات متعددة لمفهوم الإرشاد الزراعي إلا أنها لم تختلف كثيرا في مضمونها العام او في جوهرها الرئيسي ومن هذه التعريفات :-

- "عرف الإرشاد بأنه عملية تعليمية غير رسمية تهدف الي تعليم أهل الريف كيفية تنسيق جهودهم الذاتية للإرتقاء والنهوض بمستوي معيشتهم ، وذلك عن طريق حسن إستغلال المصادر الطبيعية المتاحة لهم وإستعمال طرق افضل في الزراعة والإدارة المنزلية وذلك لصالحهم كأفراد ولصالح اسرهم وايضا لصالح المجتمع والدولة التي يعيشون بها". (براديفيلد 1966)

- عرف الإرشاد ايضا بأنه خدمة تعليمية غير مدرسية تهدف الي نقل ونشر المعرفة الزراعية والفنية للمزارعين بهدف إكسابهم المهارات الفنية اللازمة لتحسين إدارة مزارعهم والإعتماد علي الذات في التعرف علي المشكلات ومعالجتها .

- ايضا عرف بأنه " عملية تعليمية تنفيذية تعاونية متكيفة ومتصلة في ظل تنظيم يهتدي بفلسفة ومبادئ متوازنة ويستثمر دوافع الزراع بتقديم حوافز خاصة ، ويوصل لهم مختلف المعلومات المفيدة

لكل من المزرعة والمنزل ويساهم في تعلمها والثقة بها وتنفيذها وإزالة عقبات التنفيذ الذي يتم بجهود ذاتية أساسا وبمساعدة بسيطة لتحقيق تغيير في إتجاهات وسلوك الزراع يحقق كفاءة إستخدام الموارد حاليا وتطويرها مستقبلا بهدف إسعاد الريفيين ومجتمعهم ووطنهم . (عبد الغفار 1989 – 1990)

- **أهمية الأرشاد الزراعي :-**

يعتبر الإرشاد الزراعي ركنا هاما واساسيا لدعم وتطوير العملية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية للمنتجات الزراعية ، وتوجيه المزارعين للوصول إلي تحقيق كفاءة الإنتاج كما يسهم في تعزيز مساهمتها في عملية التنمية من خلال الوصول إلي زراعة متطورة تعتمد علي أساليب حديثة في الإنتاج ، وتكفل التوسع الأفقي والراسي في المساحات الصالحة للزراعة ويمكن ان نلخص اهمية الإرشاد الزراعي في الأتي .

1- يعتبر الإرشاد الزراعي من أهم وسائل تعليم الكبار .

2- يعتبر وسيلة إتصال مابين جهات ومؤسسات البحث العلمي الزراعي ومجتمع المزارعين .

3- للإرشاد الزراعي دور مهم لتزويد وأضعي السياسة الزراعية بالمعلومات والمؤشرات اللازمة والإحصائيات المطلوبة لسكان الريف .

4- كذلك يساعد المسترشدين علي تطبيق مبادئ وقوانين السياسة الزراعية الإنتاجية والسعرية .

5- يساعد الإرشاد الزراعي علي المحافظة علي الموارد الإقتصادية المتاحة في المناطق الريفية وتنميتها من خلال البرامج التعليمية والتوعوية في كيفية إستخدام وإستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل .

6 – يساعد علي نشر الحرف اليدوية والصناعات الريفية والتي بدورها تساعد علي زيادة ورفع المردود الإقتصادي وزيادة دخل الأسر الريفية . (الطنوبي 2004)

- **تاريخ الإرشاد الزراعي وتطوره**

يعود الي عهد النهضة (القرن التاسع عشر)عندما نشأت حركة تدعو إلي ربط التعليم بإحتياجات الحياة الإنسانية وإلي تطبيق العلم علي الشئون العملية .

وتشير المراجع أن اول من إسترعي الإنتباه إلي ضرورة إيجاد نظام إرشادي زراعي لتبصير المزارعين في السودان كان مستر بيكون عميد مدرسة الزراعة خلال الفترة من 1938-1941 والذي شعر آنذاك بضرورة بث الوعي والمعرفة الزراعية وسط المجتمع الريفي ولكن دخل العمل

الإرشادي المنظم بعد الإستقلال في عام 1959 كأحد أفرع قسم التعليم الزراعي بوزارة الزراعة بعد أن تم إبرام الإتفاقية بين الحكومة السودانية وهيئة المعونة الأمريكية عام 1958.

- **أهداف الإرشاد الزراعي**

تعرف الأهداف بأنها تعبيرات عن النهايات او الحالات المستقبلية التي ليس لها وجود حاليا ويراد بلوغها ببذل الفرد جهوده وتوجيه إرادته نحو الغاية المنشودة . (الطنوبي 2004).

الهدف النهائي للعمل الإرشادي هو تنمية الناس حتي يمكنهم القيام بأفعال لصالحهم ، وتلك الأعمال التي يمارسونها تكون بالتالي الأهداف التنفيذية للإرشاد الزراعي . (الخولي 1977)

الإرشاد الزراعي عملية متصلة تقوم علي إبلاغ المعلومات المفيدة إلي الأفراد ثم مساعدة هؤلاء علي إكتساب المعارف والمهارات للإستفاده من التكنولوجيا بطريقة فعالة وبصفة عامة يهدف الإرشاد إلي تمكين الأفراد من إستخدام هذه المهارات والمعارف والمعلومات في تحسين نوعية حياتهم .

- **الإرشاد الزراعي ودوره في تطوير جمعيات المنتجين**

إن التوجه نحو تحويل النشاط الزراعي إلي مشروع زراعي اومشروع تجاري أصبح ظاهرا في جميع انجاء العالم . وباتت تطرح علامات إستفهام حول الجدوي الإقتصادية لزراعة الكفاف . في العديد من البلدان النامية تركت الأنشطة الزراعية الي كبار السن لأن الأجيال الجديدة لاتري مستقبلا كبيرا لها في هذه المهنة . وهنالك تطورات دولية تلمح الي أنه لايمكن للمنتجين ان يعيشوا فقط علي دخلهم من الانشطة المزرعية ، بل عليهم تنوع مصادر دخلهم .

لاشك بان المنتجين الذين يعملون بشكل منفرد بدلا عن العمل الجماعي لن يتمكنوا ابدا من إدارة مزارعهم الصغيرة كمشاريع زراعية او تجارية ، ولن يتمكنوا من تشكيل قوة ضغط مهمة للدفاع عن مصالحهم .من هنا تبرز أهمية ان يتجمعوا ضمن مجموعات طوعية مسجلة بطريقة قانونية لدي الحكومة مثل قانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني .فمجموعة ضغط قوية يؤلفها المنتجين لن تعمل فقط من أجل حقوق المزارعين ، بل ستطالب الحكومة بخدمات إرشادية فعالة ، مما يستدعي ميزانية أكبروعدد اكبر من المرشدين في الوحدات الإرشادية ، كما تسهل تجمعات المنتجين تطبيق مناهج الإرشاد التشاركية .

وبإيجاز كل هذه المنافع ستسرع في عمليات التنمية الريفية والزراعية ويتطلب ذلك عمل انشطة رئيسية للعاملين في الإرشاد منها :-

- تنظيم دورات تدريب مستمرة لموظفي الإرشاد حول كيفية تنظيم مجموعات من المنتجين والمنتجات .

- توجيه خدمات الإرشاد لتنظيم المنتجين ضمن جمعيات وتسجيلها ضمن الأجهزة الحكومية المختصة لتحصل علي صفة قانونية .
- توفير التدريب لجمعيات المزارعين ، بحيث تمتلك المهارات والمعارف الضرورية لممارسة نفوذها في طلب خدمات خاصة (كالنصائح الإرشادية من المؤسسات العامة والخاصة وتقييم نوعيتها عند تقديمها ،والقروض ، المدخلات والتسويق وغيرها من الخدمات (فتحي وآخرون 2015) .

2-2-2 العمل الجماعي

الفريق او الجماعة اساس اي عمل في الحياة ، سواء كان هذا العمل إقتصاديا او إجتماعيا اوسياسياويعد بناء فريق عمل ناجح احد اهم مهام القائد.

"ان المبدأ الذي يقوم عليه العقل الموجه هو ان إثنين او اكثر من الناس ينهمكون في ملاحقة هدف محدد مع إتجاه زهني إيجابي سيشكلون قوة لاتهزم "(الفقي 2009") .

الكل يعمل في جماعة النمل تبني قراها في تنافسها ، والنحل يجني رحيق الشهد أعوانا إنها سنة ربانية ان يكون العمل الجماعي هو الاصل في الحياة ، الإنسان ، الحيوانات ،الطيور، كلها تعمل بشكل جماعي بديع ، ومن ظن أنه يقدر وحده علي النجاح فهو خدعة الغرور، والناظر في التاريخ أن جدودنا إعتادوا علي العمل معا لأجل البقاء .

بعد الحرب العالمية الثانية وجد ان الجيش الذي يعمل بروح الفريق قد حقق أفضل النتائج ، فالسر الحقيقي لنجاح اليابانيين هو قدرتهم علي العمل معا ، وهم لايعبئون كثيرا الي من يذهب الفضل والتقدير ،بل يهتمون بالعمل معا والفوز معا وذلك هو السبب الذي جعل اليابان واحدة من أغني الدول في العالم اليوم ، ففريق العمل الفعال هو بكل بساطة هو القوة الأساسية لاي مؤسسة .

والعمل مع الجماعات هو إسلوب خدمة إجتماعية يساعد الاشخاص علي تحسين آدائهم الإجتماعي من خلال تجارب جماعية هادفة والتعامل بشكل اكثر فاعلية مع مشاكلهم الشخصية او الجماعية او المجتمعية . (ميرفي 1959)

إن العمل مع الجماعات هو وسيلة في الخدمة الإجتماعية لإحداث تغيير إيجابي ، ويعد العمل مع الجماعات عملية اجتماعية نفسية تهتم بتطوير القيادة والتعاون مع الاعتماد على مصالح المجموعة لغرض إقتصادي او اجتماعي أوسياسي . كما أنها تعد طريقة يتم من خلالها مساعدة الأفراد الموجودين في مجموعات في الوكالات الاجتماعية من قبل أحد العاملين الذي بدوره يرشد تفاعلهم من خلال أنشطة المجموعات وبالتالي قد يتصلوا بالآخرين ويجربوا فرص التطوير وفقاً لاحتياجاتهم وقدراتهم لتطوير الفرد والجماعة والمجتمع. ويهدف العمل مع الجماعات إلى تطوير الأشخاص من

خلال تفاعل الشخصيات في حالة جماعية، وإنشاء مثل هذه الحالة الجماعية يوفر عمل جماعي متكامل تعاوني من أجل تحقيق غايات مشتركة. كما أنها عملية وطريقة تتأثر من خلالها الحياة الجماعية بالعامل الذي يوجه العملية المتفاعلة بوعي نحو تحقيق الأهداف التي تم وضعها في إطار مرجعي ديمقراطي، وتكمن خصائصه المتميزة في حقيقة أن العمل الجماعي يستعين بالخبرات الجماعية كوسيلة للتنمية والتطوير الفردي. ويهتم العمل الجماعي بتطوير المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الفعالة لتحسين المجتمع الديمقراطي، ويعد العمل الجماعي وسيلة لخدمة الأفراد داخل مجموعة صغيرة وجهاً لوجه لإحداث التغيير المطلوب بين العملاء المشاركين(إبراهيم الفقي2009)

مهام العمل الجماعي الاجتماعي

تصف الرابطة الأمريكية للعمل الجماعي (1949) بأن العمل الجماعي يتيح أنواعاً عدة من المجموعات للعمل بطريقة تسهم بالتفاعل بين كل من أفراد المجموعة وأنشطة البرنامج لتطوير الفرد وتحقيق الهدف المرغوب فيه. وتشمل أهداف العامل الجماعي توفير النمو الشخصي حسب القدرات الفردية والحاجة لتكييف الفرد مع الأشخاص الآخرين ومع الجماعات والمجتمع، وكذلك لتحفيز الفرد تجاه تحسين المجتمع ليدرك حقوقه وقدراته واختلافاته عن الآخرين. و الفرد من خلال مشاركته في المجموعة لابد أن يكون له أثر علي عمل المجموعة حيث أن القرارات تنشأ كنتيجة للمعرفة وتبادل وتكامل الأفكار والتجارب والخبرة وليست كنتيجة للسيطرة من داخل المجموعة أو من خارجها. ويهدف الفرد من الانخراط في العمل الاجتماعي مع الأفراد والجماعات من خلال الخبرة لإنتاج تلك العلاقة مع الجماعات الأخرى، ومجتمع أوسع يسهم في المواطنة المسؤولة والتفاهم المتبادل بين المجموعات الثقافية أو الدينية أو الاقتصادية أو الخاصة في المجتمع، والمشاركة في التحسين المستمر لمجتمعنا نحو الأهداف الديمقراطية. ويعتمد الهدف التوجيهي وراء هذه القيادة على الافتراضات المشتركة لمجتمع ديمقراطي أي الفرصة لكل فرد لأداء قدراته بحرية تامة وليحترم الآخرين ويقدرهم وليتحمل مسؤوليته الاجتماعية في الحفاظ على مجتمعاتنا الديمقراطية وتحسينها باستمرار. تكمن ممارسة العمل الجماعي على معرفة السلوك الفردي والجماعي والأوضاع الاجتماعية والعلاقات المجتمعية المستندة إلى العلوم الاجتماعية الحديثة. وعلى أساس هذه المعرفة، يساهم العامل الجماعي في المجموعة التي يعمل بها بمهارة في القيادة التي تمكن الأعضاء من استخدام قدراتهم على أكمل وجه وخلق أنشطة جماعية استنتاجية اجتماعية، فهو يعي أنشطة البرنامج وتفاعل الشخصيات داخل المجموعة وبينها وبين مجتمعها المحيط، فإنه يساعدهم وفقاً لاهتمام كل شخص وحاجته لاكتساب خبرة من المجموعة، ولنيل الرضا المقدم من أنشطة البرنامج

والمتعة والنمو الشخصي المتاح من خلال العلاقات الاجتماعية، وفرصة المشاركة كمواطن مسؤول. ويستفيد العامل الجماعي بوعي من علاقاته مع المجموعة ومن معرفته بالبرنامج كأداة ومن فهمهِ للفرد وللعملية الجماعية، وإدراك مسؤوليته تجاه الأفراد والجماعات الذين يعمل معهم، والقيم الاجتماعية الكبيرة التي يمثلها.(وكيبيديا موقع مقالات 2019)

- **مميزات فريق العمل الفعال والمميز**
- **الثقة**

انت قائد يجب ان تزرع في فريقك مشاعرالثقة في انفسهم وفي الكيان الذي ينتمون اليه.

- **الاهتمام والتقدير**

القائد الفعال يدرك دائما ان الفطرة الانسانية تبحث دائما عمن يهتم بها ويقدرها لذلك لايهمل ابد التقدير والاهتمام بجميع اعضاء فريقه بلا إستثناء.

- **الإنضباط التام**

فريق العمل الناجح لن ينجح في مهمته مالم يكن لأعضاء الفريق رغبة حقيقية وجادة للمشاركة في العمل المطلوب إنهاؤه .

- **الإيمان بأهمية التعاون**

بالتعاون ووضع اليد في اليد سوف ننجز ونصنع وننتج اكثر ويجب ان يؤمن فريق العمل بهذا الأمر. (الفقي 2004).

- **الخطوات التي يجب ان ننتبه إليها عند تكوين المجموعة او فريق العمل**

- تشكيل الفريق او المجموعة وماهي الاسس التي ينضمون إليها للمجموعة وكم عدد المجموعة او فريق العمل .
- التدريب والتعليم المستمرين وتحديد الأدوار .
- التجانس والتواصل الجيد بين افراد المجموعة او فريق العمل .
- الرؤية المشتركة اي مشاركة كل أفراد المجموعة في وضع الرؤية .
- تحديد الهدف ، ويجب ان يشارك كل أعضاء المجموعة او الفريق في تحديد الهدف .
- التقدير والشكرمن المجموعة عندما يحقق اي زميل من المجموعة نتائج مرغوبة .

- **هناك بعض من صفات الأعضاء يجب توافرها في المجموعة**

- **العملي المنفذ** وهو يجب أن يؤمن بأهمية الإنجاز وحاسم وسريع في إتخاذ القرارات ويتمتع بشخصية قوية فعاله ومخلصة .
- **الكمبيوتر** وهذه شخصية تمثل قاعدة بيانات المجموعة ، شخصية تحب جمع المعلومات ، والتأني قبل إصدار القرارات و يمتاز بالصبر والحذر.
- **الشخصية الإدارية** وهذا العضو يعطي العملية الإدارية الإهتمام الأكبر، تجده مهتم بسير العمل وإعداد التقارير والتأكد بأن الخطط تسير بشكل منظم .
- **الكاريزما** وهذا الشخص يتمتع بحضور طيب ، شخصية جذابة، معروف بأنه مهذب ولطيف ، يحبة افراد المجموعة ويطيعونة .
- **المبدع الخيالي** وهذا العضو يتمتع بخيال خصب ، ودائما ما يثري الفريق بأفكار ورؤي جديدة وخلابة . (الفقي2004)

الفصل الثالث

تنظيمات المزارعين في السودان

2-3-1 مقدمة

بذلت وزارة الزراعة والقائمين علي العمل الزراعي السودان العديد من المجهودات لتنظيم المزارعين سواء كان إتحاد اوجمعيات تعاونية زراعية ومؤخرا" الجمعيات الإنتاجية ، وذلك لمواجهة العديد من التحديات في القطاع الزراعي تحقيقا للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الداعمة للقطاع الزراعي تحت ظروف تذبذب الأمطار وتدهور الموارد الأرضية والبيئية وتغير المناخ المؤدي إلي بيئة غير مؤاتية وزيادة السكان والطلب علي الغذاء بجانب التحديات الفنية والمؤسسية والإجتماعية والإقتصادية وضعف الإنتاجية وقدمت هذه الجهات المناط بها تطوير العمل الزراعي العديد من المساندات في مجال تنظيم المنتجين وتشكيلهم في كيانات عديدة مختلفة حتي يتمتع المنتجين من خلال إنتظامهم الي تنظيمات بإمتيازات تمكنهم من التوسع ومن زيادة قدراتهم علي المساومة وزيادة قدراتهم التنافسية وأرباحهم التجارية (تقارير وزارة الزراعة 2017).

2-3-2 التعاون الزراعي

التعاون كظاهرة اجتماعية شمل العديد من انماط النشاط الجماعي بين الافراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق وتلبية اهدافهم الإقتصادية وتطلعاتهم الإجتماعية والثقافية التي لايمكن ان تتحقق بالمجهود الفردي من خلال الملكية لاي مشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة . ويمثل النظام التعاوني منظومة قادرة علي تقديم الخدمات والبضائع بافضل الأسعار للأعضاء وغير الأعضاء .

والتعاون بداء في السودان منذ الثلاثينيات في هذا القرن في المديريات الشمالية وبرز بإقامة مشاريع زراعية للري بالآلات الرافعة الحديثة التي حلت محل وسائل الري البدائية ولكن بشكله القانوني بدء في عام 1948 وكان مستمد من نظام التعاونيات النموذجي الذي أصدرته وزارة المستعمرات البرطانية عام 1946 وإكتمل اول قانون للتعاونيات في عام 1952 و قانون التعاون السوداني هو قانون متعدد متعدد الأغراض وقد إهتمت الحكومات السودانية المتعاقبة بالتعاونيات وتمثل ذلك في إنشاء المركز القومي لتدريب التعاونيين في عام 1976 وتم تعديله وتحديثه في عام 1999.(العتيبي 2013)

تعريف الجمعية التعاونية

الجمعية التعاونية هي عبارة عن منظمة إجتماعية تعمل بوسائل إقتصادية يعمل علي تكوينها مجموعة من الأفراد لتساعدهم علي رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ،لتحقيق هدف محدد يتلخص في حماية الأعضاء من السيطرة والإستغلال الإقتصادي بغرض رفع مستوي معيشتهم عن طريق زيادة الدخول الحقيقية لهم بمختلف الوسائل الإنتاجية والتسويقية والإقتصادية (البغدادي 1985)

وعرفتها الجمعية العامة للامم المتحدة (بأنها رابطة مستقلة بذاتها تتكون من أشخاص يعملون من أجل الوفاء بإحتياجاتهم وتطلعاتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتدار إدارة ديمقراطية)

وقد عرف قانون التعاون بولاية الخرطوم الجمعية التعاونية هي عبارة عن جماعة شعبية تقوم بإعتبارها تجمع إقتصادي إجتماعي علي مبادئ التعاون وخططه وأساليبه بإعتباره وسيلة من وسائل تطبيق العدالة الإجتماعية و تتكون من الاشخاص الذين لهم مصلحة مباشرة مرتبطة بها في المنفعة والمجال الذي تباشر فيه نشاطها بهدف رفع مستوي أعضائها إجتماعيا وإقتصاديا (قانون التعاون عام 1992)

انواع الجمعيات التعاونية

1- الجمعية التعاونية التموينية

وهي عبارة عن متجر تجزئة يملكه ويديره بعض اعضاء الجمعية ، ويشترون بضائعهم من المصانع وتجار الجملة بكميات كبيرة مما يؤدي إلي خفض تكاليف الشراء والترحيل ومن ثم بيع منتجاتها باسعار اقل او موازية للسوق للأعضاء او غيرهم ، وللأعضاء تفضيل في بعض المعاملات .

2- الجمعية التعاونية التسويقية ويكونها مجموعة من المزارعين تعمل مجتمعة بهدف رفع اسعار منتجاتهم الزراعية ،يتم ذلك عن طريق قيام الجمعية التعاونية بجمع المنتجات الزراعية ونقلها وبيعها.

3- الجمعيات التعاونية السكنية وتتكون لشراء المباني لكي يسكنها أعضاء الجمعية التعاونية . وفي مثل هذه التعاونيات فإن إمتلاك سهم فيها يحق للعضو حق السكن في شقه او منزل في التعاونية دون ان يمتلك منزلا محددا . ويكون الأعضاء مجلس إدارة فيما بينها لإدارة الجمعية التعاونية السكنية ويشتركون في تحمل مصاريف الصيانة وتنتشر في بعض المدن الكبيرة في العالم .

4- الجمعيات التعاونية الفئوية وهي تعاونيات وإتحادات تنتشر في كندا واستراليا والولايات المتحدة يكونها أعضاء توجد بينهم رابطة مشتركة كالموظفين في شركة واحدة او نقابة عمالية واحدة وفي

هذه التعاونيات يجمع اعضائها مدخراتهم المالية وعندما يحتاج احدهم الي الإقتراض فإنه يقترض من التعاونية بتكاليف منخفضة نسبيا .

5- الجمعيات التعاونية الخدمية وتؤمن مثل هذه الجمعيات كثيرا من الخدمات لأعضائها

6- الجمعيات التعاونية العمالية وهي مصانع اومؤسسات صناعية يمتلكها العاملون فيها، وتعود إليهم نسبة من أرباحها .

وانطلاقا من إهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس إلاقتصادي وإلاجتماعي التابع لها بالوضع العالمي للحركة التعاونية وبمساهمة التعاونيات في تحقيق اهداف الأمم المتحدة وقد خلص تقريرها إلي النتائج التالية:-

- إن الاهتمام الشديد بإمكانيات التعاون يؤدي إلي المساهمة في التقدم الوطني الاقتصادي والاجتماعي كخيار واعد علي الحكومات الإهتمام بدراسته من خلال النظر إلي التعاونيات على أنها تشكل عنصرا هاماً بجانب القطاع الخاص.
- إن منظمات الفلاحين بما فيها التعاونيات الزراعية ،هي تنظيمات اساسية في عملية احياء الزراعة وانعاشها,، وتنمية المناطق الريفية، ومن ثم في بعث وإنعاش الاقتصاد خاصة في افريقيا واسيا وامريكااللاتينية.
- إن التعاونيات الزراعية للعرض والتسويق مسئولة عن حصة كبيرة من السوق بالنسبة للانتاج الزراعي في اقتصاديات السوق المتقدمة، وقد اظهرت نجاحاملحوظا في عملية التكيف مع المنافسة الشديدة ، وإعادة الهيكلة الواسعة النطاق ويمكن لها ان تلعب دورا حيويا في تحقيق الزراعة في المستقبل الأمر الذي يمثل اهمية بالغة للتحول الاقتصادي الناجح (العتيبي 2013).

ويمكن إيجاز بعض الدروس المستفادة في مجال تطوير التعاونيات الزراعية وإعادة هيكلتها فيما يلي:

1) ضرورة إعادة تنظيم التعاونيات الزراعية من جديد لكي تستطيع أن تحقق أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة.
2) أن تعطي الحكومة المزيد من الاهتمام للتعاونيات وإصلاح التشريعات التعاونية لتواكب التغيرات التي تمر بها البلاد.
3) إتباع أساليب الإدارة المتطورة وأن يتمتع القائمين علي إدارة التعاونيات بالكفاءة العالية.

4) اهتمام الجمعيات بتوجيه الأعضاء للمشاركة الفعالة في صياغة خطط الإنتاج الزراعي مع توفير المعلومات للمزارعين والحزم التكنولوجية للإنتاج الزراعي، علاوة علي تقديم الإرشاد الزراعي.

5) أن تدار المنظمة التعاونية بالطريقة التي يراها أعضاؤها مناسبة لبرامج عملهم في إطار اللوائح والقوانين، مع مراعاة أنها مؤسسة تنموية لها أهداف اقتصادية واجتماعية دون تدخل من الحكومة بطريقة مباشرة.(العتيبي إستراتيجية تصحيح الحركة التعاونية في السودان 2020)

2-3-3 قانون تنظيمات الزراع والرعاة لسنة 1992

هذا القانون تمت إجازته وإصداره في عام 1992 وهو مايعرف بقانون إتحادات المزارعين والرعاة وتم حله و إلغاءة في عام 2015 .

جاء في القانون تعريف للتنظيم يقصد به الاتحاد الفرعي او الاتحاد النوعي على مستوى المحليات اوالمشاريع المروية او المؤسسات الزراعية واتحاد المحلية واتحاد الولاية والاتحاد العام والمجلس الاعلى للزراع والرعاة . وعرف القانون ان الاتحاد النوعي يقصد به اتحاد الزراع والرعاة القائم على نوعية النشاط الزراعي و الحيواني داخل كل محلية كما يقصد به اتحاد الزراع القائم على المشاريع المروية او في المؤسسات الزراعية.

ويقصد بالإتحاد الإتحاد الذي يضم الإتحادات الولائية للزراع او الرعاة.

وعرف كلمة مزارع بانه اي شخص يمارس الزراعة ويباشرها بنفسه .

وعرف الزراعة بانها تشمل الإ نتاج النباتي والحيواني ، وعني بالمسجل العام لتنظيمات العمل المعين وفقا لاحكام المادة 27 والوزير المعني هو وزير العدل ، وعني باللجنة القانونية اللجنة التي يتم تكوينها بموجب احكام هذا القانون للقيام بالاعمال التمهيدية للتنظيم قبل اكتسابه الصفة القانونية (قانون الزراع والرعاة 1992).

أهداف تنظيمات الرعاة والزراع ومشروعة نشاطها :-

تهدف تنظيمات الزراع والرعاة بإعتبارها تنظيمات قومية ودائمة ومستقلة وديمقراطية الي الاتي:-

- رفع مستوي أعضاءها اقتصاديا وإجتماعيا وصحيا .
- حل مشاكل التنمية في مجالي الإنتاج الزراعي والحيواني في إطار الخطة العامة للدولة في التنمية .
- المساهمة والمشاركة في رسم السياسات الزراعية والحيوانية للدولة وتنفيذها والمشاركة في جميع مناشط التنمية والبناء .
- العمل علي تحقيق وفرة الإنتاج .

- خلق مؤسسات قادرة علي دفع العمل الزراعي في المجالات الفنية والتسويقية .
- خلق الكوادر القيادية القادرة علي العمل وسط الرعاة والزراع .
- تطوير علاقات الإنتاج بما يساعد علي رفع مستوي الزارع والراعي في إطار تنمية المجتمع
- الدفاع عن حقوق أعضاء التنظيمات ورعاية مصالحهم في حدود قوانين البلاد .
- قيادة العمل الجماعي وتوعية الاعضاء وتثقيفهم .
- تطوير وتعميم التعاون في قطاع الزراعة والرعي وإنشاء المشروعات التي تعود للرعاة والزراع بالمنفعة .

ويتكون البنيان من إتحادات نوعية علي مستوي المحلية والمشاريع المروية إن وجدت ثم إتحادات المحليات النوعية بالولاية عدا الإتحادات القائمة علي المؤسسات والمشروعات القائمة في الولاية ثم إتحادات الولايات التي تتكون من إتحادات المحليات بالإضافة للمشاريع المروية والمؤسسات الزراعية بعد ذلك الإتحاد العام الذي يتكون من الإتحادات الولائية علي مستوي القطر ودورته الإنتخابية اربعة سنوات .

وحسب راي الباحث ان هذا القانون لم يحدث اي تدخلات إيجابية في تطوير المزارع والعمل الزراعي في السودان بصفة عامة وإتحاد المزارعين الذي كون بواسطة هذا القانون كان اتحاد مطلبي سياسي (قانون تنظيمات الزراع والرعاة السوداني لسنة 1992) .

2-3-4 قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011

أصدر قانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيوانى في عام 2011م كبديل لقانون الرعاة والزراع 1992 م (إتحادات المزارعين والرعاة سابقا) وتم تعين مسجل عام يتبع لوزارة العدل لتسجيل هذه الجمعيات قانونيا و تهدف الجمعيات بشكل أساسي الي تحقيق أهداف وتطلعات المنتجين حيث يمتلك أعضاء الجمعيات منشئاتهم من خلال أسهم الجمعيات ويتحكمون في هذه المنشئات عبر آليات ديموقراطية ويعتبر الأعضاء هم المستفيدون الأساسيون من خدمات الجمعيات .

ويتكون القانون من أربعه فصول ، الفصل الأول ويشمل الاحكام التمهيدية والتفسيرات ،الفصل الثاني ويشمل التنظيمات وأنواعها ومهامها ، الفصل الثالث ويشمل إدارة التنظيمات والنظام الاساسي الفصل الرابع تعيين المسجل وإختصاصاته وسلطاته .

- **الاهداف المباشرة لقانون 2011**

قانون تنظيم اصحاب مهن الانتاج الزراعي يهدف الى وضع أطر واسس قانونية لتعمل على تنظيم المنتجين في جمعيات وإكسابها الشخصية الإعتبارية مما يحقق للتنظيم الاستقلالية الادارية والمالية وان يكون نشاط هذه التنظيمات مشروعاً ويهدف القانون ايضا الى جعل نشاط هذه التنظيمات في كل ما تتخذه من إجراءات ومعاملات بالبيع او الرهن او الا قتراض او الاكتتاب او التعاقد ممايجعلها عمل مشروع وذوفوائد إقتصادية واجتماعية وسياسية

- **الجهات المشرفة علي القانون**

يقع هذا القانون تحت رعاية وإشراف عدد من المؤسسات الوطنية تإتي في مقدمتها وزارة الزراعة ووزارة العدل ووزارة الثروة الحيوانية كذلك وزارة التخطيط العمراني والتي لها سلطة تقنين حيازة وملكية الاراضي الزراعية ورئاسة الجمهورية في القرار الذي اصدرته لانشاء آلية تنفيذ القانون .

- **مهام التنظيمات الإنتاجية الزراعية وفق قانون 2011:-**

- تنفيذ السياسات والخطط العامة لتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وإدارة الدعم المخصص لذلك .
- توفير وتقديم الخدمات اللازمة للأعضاء في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني ،
- رعاية حقوق المنتجين والمحافظة عليها وتمكينهم من إدارة شئونهم الإنتاجية بكفاءة عالية.

- التوظيف الأمثل لموارد البلاد الطبيعية للإنتاج الزراعي والحيواني الإقتصادي المستقر المستدام .
- المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ومحاربة الفقر .
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالبلاد.
- المساهمة في معالجة مشاكل الإنتاج الزراعي والحيواني.
- تطوير قنوات التسويق وعلاقات وصادرات الإنتاج الزراعي والحيواني.
- تسويق وترويج منتجاتها خارج وداخل البلاد .
- توفير و إدارة الخدمات الفنية والتقنية والتجارية للإنتاج الزراعي والحيواني في مجال التنمية والبحوث والدراسات والتدريب وبناء القدرات والمعلومات وتوفير التمويل والمدخلات والآليات والمعدات وغيرها من المطلوبات ، من داخل وخارج البلاد .
- تسخير الأموال والممتلكات الخاصة بالتنظيم لتحقيق اختصاصاته ومهامه.
- تطوير وإنشاء الصناعات التحويلية .
- توفير وإدارة خدمات التأمين والتكافل بين المنتجين بالصورة التي تمكنهم من تجاوز النكبات والكوارث والكساد في الإنتاج والأسعار .
- تطوير وتنظيم الخدمات الاجتماعية لقري ومدن وتجمعات المنتجين.
- المساهمة في إصحاح البيئة والمحافظة علي الموارد الطبيعية .
- توفير وإدارة نظام الجودة اللازم للقوة التنافسية العالمية والمحلية للمنتجات الزراعية والحيوانية.
- إدارة مرافق المياه بالصورة التي تمكن من الاستغلال الامثل للمياه في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.

o انواع الجمعيات حسب قانون 2011

قانون أصحاب مهن الانتاج الزراعي يتكون في الاصل من انشاء تنظيمات اختيارية ذات شخصية اعتبارية وصفة تعاقدية يصبح لديها الحق في التقاضي بإسمها ، كما تكون لهاإستقلالية مالية وفنية وإدارية وكل همها القفز بالانتاج من التقليدي للعالمي اي قادر على التنافس العالمي علي أن تلبي هذه التنظيمات جميع احتياجات المنتج الاول وتقسم حسب القانون الي :-

(أ) الجمعيات القاعدية

جمعيات إنتاجية قاعدية ، لتوفير وإدارة الخدمات الفنية والتجارية والعمليات الإنتاجية الحديثة والمدخلات والتسويق والتصنيع ، بعدد لا يقل عن سبعة منتجين ولاتقل مساحتهم عن 200 وحدة إنتاجية يمثلون الجمعية العمومية .

(ب) تنظيمات نوعيه

لتوفير و إدارة التسويق والتصنيع والخدمات الفنية والتجارية والعمليات الإنتاجية الحديثة والقضايا المشتركة الأخرى ، بعدد لا يقل عن إحدى عشرة جمعية قاعدية ، ويمثل الجمعية العمومية فيها الضباط الثلاثة لكل جمعية من الجمعيات القاعدية المكونة لها .

(ج) تنظيمات متخصصة

، لتوفير وإدارة التسويق والتصنيع والخدمات الفنية والتجارية والعمليات الإنتاجية الحديثة والقضايا المشتركة ، بعدد لا يقل عن خمسة تنظيمات نوعية ويمثل الجمعية العمومية فيها الضباط الثلاثة لكل تنظيم نوعي من التنظيمات النوعيه المكونه لها .

(د) تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني بالمحلية جغرافياً

، لإدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة ، بعدد لا يقل عن تنظيمين متخصصين من التنظيمات المتخصصة بالمحلية جغرافياً ، ويمثل الجمعية العمومية فيها ثلاثة ممثلين لكل تنظيم من التنظيمات المتخصصة المكونة لها بالانتخاب من مجلس إدارة التنظيم المعني .

(هـ) تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني بالولاية جغرافياً

لإدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة ، بعدد لا يقل عن ثلاثة تنظيمات وتمثل بستة أعضاء من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني المحلية وتنظيمات المشاريع الأخرى غير القومية ، ويمثل الجمعية العمومية فيها ثلاثة ممثلين لكل تنظيم من التنظيمات المكونة لها بالانتخاب من مجلس إدارة التنظيم المعني .

(و) تنظيمات المنتجات العامة

بمعدل تنظيم واحد لكل منتج ، يعني بإدارة مطلوبات المنتج وتطويره ، من عدد لا يقل عن مائة و أربعة عشر تنظيماً نوعياً أو متخصصاً في خمس ولايات ، مشهود لها بإنتاج هذا المُنتج ، ويمثل الجمعية العمومية فية عشرة ممثلين لكل ولاية ينتخبهم رؤساء التنظيمات النوعية والمتخصصة المكونة لها بالولاية .

(ز) تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للمشاريع القومية والمشاريع الأخرى

لإدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة للتنظيمات المكونة لها ، بمعدل تنظيم واحد لكل مشروع ، بعدد لا يقل عن ثلاثة تنظيماًت متخصصة يغطي انتشارها المواقع الجغرافية والإدارية بالمشروع ، ويمثل الجمعية العمومية فيها ممثلون لا يتجاوز عددهم المائة وخمسين عضواً ، ينتخبهم رؤساء التنظيمات المتخصصة عبر تشكيلهم لمجموعات اختيارية متجاورة ، بعدد لايقل عن ثلاثة تنظيمات متخصصة للمجموعة ، بمعدل ممثل لكل مجموعة من مجموعات التنظيمات المتخصصة المتجاورة بالمشروع وفقا للإنتشار الجغرافي و الإداري لها .

(ح) تنظيم أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني السوداني للتنسيق و إدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة للتنظيمات المكونة له علي مستوي السودان

ويتكون من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني الولائية جغرافياً وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للمشاريع القومية وتنظيمات المنتجات العامة ، بعدد لا يقل عن أحد عشر تنظيماً من التنظيمات المكونة له بالانتخاب من مجالس إدارتها .

بجانب تنظيم المنتجات العامة وهو يكون لاصحاب المنتج الواحد، فمثلا مزارعي الصمغ العربي من حقهم تكوين جسم على المستوى القومي يتحدث بالنيابة عنهم ، ومثلا من حق كل ثلاث محليات تكوين الجسم الولائي ومن حق كل خمسة ولايات انشاء تنظيم على المستوى القومي وهو يتيح لها الحفاظ على حقوقها (قانون 2011)

ويري الباحث ان هذا القانون ينصف المزارعين ويجعلهم متفرغين للعملية الإنتاجية فقط و يعتبر نقلة نوعية وحقيقية في قرارات الدولة تجاه المنتجين وإعطائهم الحق الكامل في المساهمة في ادارة شئونهم الانتاجية وتنظيم انفسهم بالصورة التي تمكنهم من الاستفادة من إمكانياتهم .

- ***المقومات الاساسية لقيام الجمعية الإنتاجية الزراعية وإدارتها***

من اهم الشروط لتكوين الجمعية الإنتاجية :-

يتم تسجيل الجمعيات لدي مسجل عام تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والذي يتبع لوزارة العدل بعد توفير الاتي :-

- طلب تسجيل للجمعية
- توفر الوحدة الإنتاجية للعضو وبمستنداتها حسب توجيه السيد المسجل وقد تكون أرض زراعية ،أشجار ، حيوان ...الخ

- لديهم الرغبة في العمل الجماعي وان تكون المجموعة متجانسة ما امكن ذلك
- علي الأقل سبعة افراد يمكن ان يتم بهم تسجيل الجمعية القاعدية وهي التي تمثل الأساس في تكوين الجمعيات الإنتاجية ،علي ان لا تقل وحداتهم الإنتاجية عن 200 وحدة ويفضل زيادة الإعضاء وكلما زاد العدد كلما زادت القيمة الإقتصادية للجمعية .
- ملء إستمارات الرغبة في تكوين الجمعية من جميع الأعضاء وتطلب من المسجل
- قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين للجمعية مرفق مستنداتهم الشخصية .
- وجود نظام اساسي للجمعية ويمكن الإستعانة بنموذج النظام الإسترشادي المعد من قبل مسجل الجمعيات كنموذج إسترشادي .
- وجود مقر للجمعية من المطلوبات الأساسية للتسجيل .
- يتكون مجلس الإدارة من الضباط الثلاثة ومتبقي الأعضاء حسب النظام الاساسي .

- **أهمية الجمعيات الإنتاجية الزراعية في تطوير صغار المزارعين(من ناحية تقديم الخدمات وغيرها)**

تعد جمعيات المنتجين وسيلة منظمة من وسائل التنظيم الاجتماعي إذ تقوم بإدارة الأعمال الإقتصادية الزراعية ويديرها المنتجون ويساهم فيها ويمتلكها ويديرها أعضاء من الجمعية نفسها ومن الأسباب التي أدت لتكوين الجمعيات في الريف أن اغلب المنتجين يعانون من تردي المعيشة وإنتشار المرض والفقروالجهل بينهم وتخلف اساليب الإنتاج الزراعي ووقوعهم تحت رحمة الإقطاع الذين يمدونهم بالمال لقاء فوائد كبيرة يسددونها علي شكل منتجات وغالبا مايجبرون علي القبول باي سعر يعرض عليهم ولايمكنهم التفاوض ولأجل التخلص من تلك المعوقات قام صغار المنتجين بتأسيس الجمعيات وقد أخذت هذه الجمعيات علي عاتقها حل مشكلاتهم المالية وتزويدهم بالأجهزة والأدوات الفنية والمعلومات الزراعية والاسمدة والبذور مما ساهم في تطوير إنتاجيتهم وتحسين معيشتهم . ويمكن ان نخلص الي ان اهمية الجمعيات بالنسبة لصغار المنتجين في الآتي :-

1- سهولة الوصول للمدخلات والأسواق ، حيث نجد ان اغلب اعضاء الجمعيات بعيدين عن المدن التي تتركز فيها الخدمات وتنظيمهم في جمعيات يمكنهم من الوصول لهذه الخدمات

2- ضعف عمليات التمويل في الأرياف إذ ان المنتج في الريف لايجد مصادر تمويل كافية لإستمرارة في الإنتاج مع توفير السلفيات العينية والنقدية وهذا ماتوفره لهم الجمعيات

3- ضعف انتظام تسويق المنتجات الزراعية إذ يتميز الإنتاج الزراعي بتأثرة بعوامل طبيعية مختلفة وعدم إنتظام تسويقه مما يضعف مركز المنتج بسبب رغبة التاجر والمستهلك في الحصول علي المنتجات الزراعية بشكل منتظم لذلك فإن الجمعيات تستطيع تسويق وتنظيم منتجاتها بشكل يتيح لها الحصول علي أفضل الاسعار بسبب ضخامة منتجاتها وسعة إمكانتها المادية .

4- يتمتع التجار والوسطاء بقوة في الريف بسبب إنعدام المنافسة وضعفها خاصة في السيطرة علي العلاقات السوقية فيها مما يتيح لهم فرض أقل الاسعار للشراء من المنتجين لذا تعتبر الجمعيات عاملا مهما للقضاء علي إحتكار التجار والمرابين.(رأي الباحث)

5- أغلب المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل تتعامل معهم عندما يتم تنظيمهم في جمعيات إنتاجية خاصة وأن قانون تنظيمات أصحاب المهن هو القانون الوحيد في السودان الذي يشترط الحصول علي وحدة إنتاجية كشرط أساسي للإنضمام للجمعية .(مقابلات شخصيه)

- **المزايا الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للجمعيات الإنتاجية**

اولا : المزايا الإقتصادية

1. زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق جمع عناصر الإنتاج في مجموعة متجانسة وغير متنافرة
2. تقليل تكلفة الإنتاج عن طريق الشراء الجماعي لكل المدخلات وخاصة الآلات الزراعية
3. زيادة الارباح عن طريق التسويق الجماعي وتطبيق نظام سلاسل القيمة لسهولة التنسيق مع الجهات الفنية من بحوث وإرشاد وشركات وغيرها .
4. كثير من الجمعيات طبقت نظام الزراعة التعاقدية مع بعض الشركات لأول مرة في مشروع الجزيرة والنيل الأزرق وغيرها من الولايات مما كان له الأثر الواضح في زيادة الارباح بالنسبة للمنتجين .

5. سهولة تطبيق نظام الجودة العالية في المنتجات الزراعية من خلال تطبيق منهج الممارسات الزراعية الجيده وسهولة الحصول علي شهادة الجودة وبالتالي الحصول علي أسعار أفضل والآن جمعية القلعة لها ممثلين في تركيا لفتح مكتب هنالك والتعاقد مع شركات إستعدادا للموسم الصيفي القادم .

6. تحقيق التوازن في أسعار ووفرة مدخلات الإنتاج في الاسواق من خلال العمل الجماعي وسهولة إستيراد المدخلات من الخارج إذا دعي الأمر .

7. يمكن من خلال هذه الجمعيات التوسع في البنيات التحتية من مخازن ومبردات ومعاصر ومراكز إعداد الصادر وغيرها .

ثانيا :المزايا الإجتماعية

1. تشجيع التعليم عن طريق المساهمة في صيانة المدارس وقيام الندوات التعليمية والتثقيفية وكثير من الجمعيات ساهمت في تكاليف الطلبة المعثرين في الجامعات في مناطقهم وبعضها ساهم في توصيل الكهرباء أيضا .
2. تساهم جمعيات المنتجين في الرعاية الصحية للاعضاء وبعضها تكفل ببطاقات التأمين الصحي لكل اهالي المنطقة حتي الذين لايملكون عضوية في الجمعية
3. المساهمة في ربط النسيج الإجتماعي من خلال العمل الجماعي وخلق قاده للمستقبل .

ثالثا :المزايا السياسية

1. تحقيق الإستقراروالأمن الداخلي في البلاد خاصة في حالة دعم هذه الجمعيات من الدولة.
2. كثير من العائدين من الحروبات تم تنظيمهم في جمعيات وتقديم الدعم لهم واصبحوا من المنتجين وبالتالي إستقروا في مناطقهم وتنتفي الحوجة لحمل السلاح .(تقرير منسقية تنظيمات المنتجين 2018)

- ***المعوقات التي تواجه الجمعيات الانتاجية***

ان بعض الجمعيات الأنتاجية بوضعها الحالي تعاني من عدة معوقات تحد من قدرتها علي خدمة المزارعين والمشاركة بفعالية في التنمية الزراعية ويمكن حصر اهم المعوقات في الاتي :-

1-معوقات فنية

- إفتقار كثير من التنظيمات للكوادر المؤهلة زراعيا والقادرة علي توجيه اعمالها بما يتوافق وإمكاناتها المتاحة والموارد الزراعية المتوافرة بمنطقة تواجدها .

- تحتاج بعض الجمعيات إلي اجهزة إرشاد قوية تقدم الخدمات الإرشادية و الفنية حتي تصل الي إنتاج يواكب مواصفات السوق العالمي .

2- معوقات إدارية

- تدني مستوي الوعي الجماعي لدي كثير من المزارعين .

- القصور الإداري في بعض الجمعيات .

-نقص الكفاءة الإدارية لدي أعضاء مجلس الإدارة .

- بعض المنتجين لديهم عدم ثقة في تكوين التنظيمات إعتمادا علي تجارب التعاونيات السابقة .

- هنالك انتشار المحسوبية في بعض الجمعيات بتفضيل الإعضاء لاقربائهم واصحاب النفوذ المادي والسياسي عند إختيار الضباط الثلاث .

- قلة عدد الاسواق المخصصة للجمعيات جعلهم تحت رحمة الوسطاء .

3- معوقات مالية

- تعاني الجمعيات من عزوف بعض المؤسسات التمويلية عن تمويلها وكذلك من تاخير القروض من بعض هذه المؤسسات وبعدها عن مناطق الإنتاج.

-تعاني بعض الجمعيات من تقلص مواردها المالية نتيجة لمحدودية عدد أعضائها لذلك تعتمد علي رأس المال المقترض أكثر من التمويل الذاتي .

مصادر تمويل الجمعيات الإنتاجية

يوجد نص في القانون يؤكد أحقية الجمعيات الإنتاجية بالحصول علي التمويل من المؤسسات التمويلية وفق اللوائج والقوانين المنظمة لذلك،و كذلك توجيه واضح من بنك السودان بوضع تمويل تنظيمات اصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني ضمن السياسات التمويلية .

2-3-5 دور المنسقية القومية لتنظيمات المنتجين

أنشأت وزارة الزراعة والغابات المنسقية القومية لتنظيمات المنتجين في عام 2014 كوحدة تتبع للوكيل إداريا تم إنشاءها بتوصية من المؤتمر الاول لتنظيمات المنتجين في ذلك العام وتم تفعيلها فعليا في عام 2016 بتبعيتها المباشرة للوكيل وتقوم ببعض الانشطة وفق برامج وخطط موضوعة بالمشاركة مع المنتجين .

- **الرؤية:**

المساعدة في تكوين تنظيمات منتجين فاعلة مبنية على الطلب والمشاركة .

- **الرسالة:**

تنسيق الجهود بين الجهات المختلفة لتذويد جمعيات المنتجين بالمعارف والمهارات والخدمات لتعزيز قدراتهم الإنتاجية من اجل تطويرهم إقتصاديا وإجتماعيا .

اهداف المنسقية:

- التنسيق من اجل تقديم الدعم الفني (التدريب والبحوث والإرشاد وتنسيق الجهود المقدمة للمنتجين من قبل الجهات المختلفة كنافذة موحدة للمنتجين)
- خلق الروابط المستديمة بين التنظيمات وموردي المدخلات ومقدمي الخدمات والارشاد والمصنعين والمسوقين سواء في القطاع الخاص او العام(التشبيك).
- التنسيق مع الجهات التمويلية لتوجيه التمويل قصير ومتوسط الاجل واحتياجات الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بالتنظيمات.
- الترويج للتنظيمات من خلال طباعة الكتيبات والادلة وإقامة المعارض وورش العمل والسمنارات
- خلق الروابط للتنظيمات عبر الوسائط المختلفة (مواقع الكترونية).

- تعمل المنسقية مع مسجل تنظيمات المنتجين واصحاب المصلحة الاخرين علي زيادة توضيح وتعزيز احكام القوانين المتعلقة بتسجيل وتنظيم جمعيات المنتجين .

- **مهام المنسقيه:**

1–التنسيق مع كل الجهات التي تعمل علي تفعيل قانون تنظيمات مهن الإنتاج الزراعى والحيوانى لسنة 2011م ، وكل القوانين التي تنظم المزارعين

2– التعبئة العامة لتشجيع المزارعين على تنظيم انفسهم في تنظيمات رسمية ليعتمدوا على انفسهم .

3– التنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة التي تسطيع المساعدة في توفير التمويل والتقانات والمعارف والمهارات لتكوين نماذج ناجحة للتنظيمات .

4–تذليل الصعوبات التي توجه نجاح التنظيمات .

5– تهيئة البيئة السياسية و الاجتماعية للاستفادة القصوى من تنظيمات المنتجين

6– التنسيق مع المنظمات والقطاع العام لتخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع الدعم الفني والتدريب وبناء القدرات للتنظيمات .

- **أنشطة المنسقية –**

يوجد ارتباط وتنسيق جيد بين المنسقية والمنتجين علي مستوي السودان من خلال علاقة إدارية مع الولايات بتكوين منسقيات ولائية هنالك وتم عقد الكثير من الدورات التدريبية في الولايات وفي المركز وكل هذه الدورات تتم بالتشاور معهم ومعرفة حوجتهم الحقيقية والحمدلله هنالك عدد من الجمعيات في بعض الولايات يمكن ان تكون نماذج جيدة للجمعيات الناجحة وتم تنظيم زيارات تبادلية بينهم والآن لديهم مجموعات تواصل تم ربطهم بها بواسطة المنسقية وواصبح لديهم رغبة في التعلم ومتي ماطلب منهم الحضور جاهزين وفي بعض الاحيان علي نفقتهم الخاصة وهذا دليل علي إرتباطهم القوي بالمنسقية . (تقارير منسقية تظيمات المنتجين2019)

اولا :التنسيق

1– تكوين منسقيات لتنظيمات المنتجين في كل الولايات .

2– التنسيق الكامل مع عدد من الوزارات ذات الصلة بالإنتاج وسلاسل القيمة .

3- المشاركة فى اللجان الفنية للمشاريع الممولة أجنبيا في وزارة الزراعة والغابات لقناعة الجهات ذات الصلة باهمية المنسقية ودورها في إقناع صغار المنتجين وتنفيذ كل برامجهم مع جمعيات المنتجين .

4- التنسيق مع مفوضية نزع السلاح والدمج وتم تاسيس جمعيات نوعية للمسرحين في ولاية شمال دارفور وبعض الولايات الأخري وتم دعمها من الوزارة ضمن الدعومات المقدمة للجمعيات مما ساهم في تبني المسرحين للإنتاج بدلا عن حمل السلاح

5- التنسيق مع عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الاصغر لتمويل الجمعيات بضمانات غير تقليدية

6- المشاركة في كل الفعاليات لتي تهتم بصغار المنتجين والعمل الجماعي

7- التسيق مع إتحاد الفلاحين العرب لكيفية مشاركة السودان في الأنشطة التي ينفذها الإتحاد

8- التنسيق مع عدد من المنظمات الدولية التي تبنت العمل مع تنظيمات المنتجين خاصة الفاو ومنظمة الإيفاد والإسكوا (تقارير المنسقية القومية لتنظيمات المنتجين 2019)

ثانيا بناء القدرات

يعتبر التدريب في كافة أشكاله هو تنمية للموارد البشرية المتاحة وهوركيزة هامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والمنتجين هم العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية ولهذا فإن تدريبها يعتبر أهم عامل من عوامل زيادة الإنتاجية لذلك فإن اي مجتمع يسعي إلي التنمية الشاملة لابد ان تتوافر لدي أفراده المعرفة والمهارة والوسائل اللازمة لتفهم المشكلات وتحليلها وإيجاد الحلول لها "والتدريب هوعبارة عن نشاط مخطط يهدف إلي إحداث تغييرات في الفرد والجماعة التي تدربها تتناول معلوماتهم وآراءهم وسلوكهم مما يجعلهم لائقين لشغل وظائفهم (الطنوبي 2004)

لذلك تم التركيز علي تدريب جمعيات المنتجين بإختيار افراد من الجمعية المختارة وبمواصفات محددة منها القدرة علي تدريب الآخرين وتوصيل المعلومة لهم بلإضافة للرغبة في التعلم كشرط اساسي لإختيار المتدربين . ودائما يتم الإختيار بالتنسيق مع الولايات والمنسقية ونسبة لضعف إمكانات الإرشاد في المركز والولايات توصلت إلي أهمية زيادة نسبة المتدربين من المنتجين في الدورة الواحدة وقد تصل النسبة الي 70% منتجين و30% مرشدين في بعض الدورات وقد حققت نجاحا كبيرا وزادت من معدل تبادل الخبرات بين المنتجين والمرشدين وتم إقامة دورات تدريبية بالمركز والولايات ومواد التدريب كانت عن القانون وكيفية الإستفادة منه وعن الإدارة والقيادة

والإستدامة وفن التفاوض وكيفية وضع الخطط وتحديد الإهداف وجدولتها والممارسات الزراعية الجيدة وإدارة الأعمال المزرعية ، وكذلك تم تنظيم تبادل زيارات لبعض الجمعيات للولايات المختلفة بالتنسيق مع القطاع الخاص وتوفير فرص لهم لعرض تجاربهم من خلال الاجهزة الإعلامية المختلفة . كذلك ولأول مرة تتبني الوزارة توفير دورات تدريبية خارجية لبعض أعضاء جمعيات المنتجين لدول متقدمة في مجال الجمعيات مثل إيطاليا ومصر ولبنان وتركيا وسلطنة عمان بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية مثل الفاو واليونيدو وغيرها من المنظمات وايضا تم تبني مشروع مشترك لبناء وتعزيز قدرات جمعيات المنتجين في كل من دول السودان ولبنان وسلطنة عمان بطلب من المنسقية وتمويل من الفاو .

ومؤخرا تم تكوين وتدريب جمعيات نسوية في ولايات دارفور بالتعاون مع منظمة الفاو وذلك دعما للمرأة في هذه الولايات لأهميتها في العمليات الزراعية المختلفة .

وكان لكل هذه البرامج التدريبية الاثر الكبير في زيادة الإنتاجية وزيادة الوعي للمنتجين بأهمية العمل الجماعي وربطهم بالقطاع الخاص والمنظمات الدولية .

ثالثا مشروع الجمعيات النموذجية

وزارة الزراعة والغابات إقتنعت بأن تنظيمات المنتجين بالقطاع الزراعي أصبحت المظلة التي يمكن ان تسهم في وصول المنتجين من خلالها الي خدمات التمويل وغيرها من الخدمات الأخري وأكد ذلك كلمة وكيل الوزارة في مؤتمر وزراء الزراعة الولائيين بتاريخ 11 مارس 2017 حيث ذكر فيها (نحن كدولة نولي تنظيمات المنتجين اهتمامنا لاهميتها في زيادة الإنتاج والإنتاجية ويتطلب ذلك وضع قرارات جماعية بحيث يتحول الدعم من مساندة القرارات الفردية الي مساندة القرارات الجماعية ونحن نصدر توجيهاتنا بتمويل المنتجين عبر تنظيماتهم وهي سياسة الدولة نحو النهوض بهذه التجمعات ونوجه الولايات والمشاريع القومية أن تعطي أقصي درجات الإهتمام بتكوين هذه الجمعيات والمساهمة في بناء قدراتها وتهيئة البيئة المناسبة لها وفي هذا الصدد أرجو أن أشير إلي أننا كونا منسقية خاصة بهذه الجمعيات لمساعدتها في التدريب ووربطها بمقدمي الخدمات وأيضاسنقوم بتشجيع جمعيات المنتجين من خلال إختيارنا لعدد 50 جمعية من كل ولاية ومساعدتها علي إمتلاك حزمة من خمسة آلات بالتنسيق مع البنك الزراعي حتي تصبح نواه لجمعيات نموذجية ، ونؤكد جاهزية الوزارة للتنسيق مع الوزارات الولائية لتفعيل هذه الجمعيات وتقديم كل الخدمات المطلوبة) و تم تسليم جمعيات المنتجين (90جرار) تم تقديمها للجمعيات الإنتاجية بكل الولايات بواقع 5 جرار لكل

ولاية كدعم وتشجيع من الوزارة وفعلا ساهمت في زيادة المساحات المزروعة للجمعيات المستهدفة وتقليل التكلفة وتم تكريم عدد من هذه الجمعيات من قبل كبار المسئولين .

- **الرؤية المستقبلية للتنظيمات :-**

الرؤية المستقبلية للمنسقية هي إكمال الهيكل التنظيمي لهذه التنظيمات بالتعاون مع مسجل عام قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني حتي تسهم في بناء قطاع زراعي معافي ومجدي إقتصاديا واقل عرضة للمخاطر المحتملة وفاعل ومستدام من خلال تكوين جمعيات حقيقية ووفق القانون ،ولن يتم ذلك إلا عبرتمويل دراسة مسحية لأراء اصحاب المصلحة وخاصة المزارعين حول القانون وفوائده ومحدداته وفق منهجية بناء قطاع زراعي بشكل افضل ، وكذلك الإستمرار في برنامج الجمعيات النموذجية وتشجيعها علي تطبيق نظام من المنتج للمستهلك و تطبيق كل سلاسل القيمة من خلال هذه الجمعيات .

- **القوانين الدولية وعلاقة السودان بها**

السودان عضو اساسي في منظمة الامم المتحدة ومصادق علي كثير من الاتفاقيات في المجالات المختلفة ومن ضمنها منظمة العمل الدولية والتي اسست 1919م وأصبحت وكالة متخصصة من وكالات الامم المتحدة سنة 1946 وانضم اليها السودان 12 يوليو 1956 م والتي تتجسد مهمتها في مساعدة الرجال والنساء في الحصول علي عمل لائق ومثمر في جو من الحرية والمساواة والاطمئنان والكرامة الانسانية واهدافها تعزيز حقوق العمل ودعم الحماية الاجتماية والمساهمة في معالجة القضايا ذات الصلة اضافة الي أن السودان مصادق علي معظم حقوق الانسان واتفاقية الحقوق المدنية والساسية 1986م وهذا مايساعد علي نجاح القانون .

الفصل الرابع

2-4 تجارب بعض الدول في الجمعيات الزراعية

2-4-1 تجربة التعاونيات الزراعية فى اليابان

تعتبر اليابان من أقدم الدول التى عرفت التعاونيات الزراعية، فمنذ عام 1900 والجمعيات التعاونية الزراعية اليابانية تقيم الأعمال في جميع القرى، وكان اغلب المزارعين المنضمين إلى تلك التعاونيات هم كبار المزارعين وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. وخلال فترة الحرب أصبحت تلك الجمعيات تحت سيطرة الحكومة وانضم جميع المزارعين إليها للمساعدة فى دعم الاقتصاد خلال تلك الفترة.وبعد الحرب العالمية الثانية تم اعادت تنظيم التعاونيات بأسلوب أكثر ديمقراطية حيث تم إصدار قانون التعاونيات الزراعية عام 1947 والذي يكفل حرية الدخول فى التعاونيات لاى فرد، ولكنه يكفل حق الإدارة والتصويت للأعضاء المزارعين فقط. وعلى الرغم من كون العضوية اختيارية إلا أن مئة فى المائة تقريبا من أعضاء الأسر الزراعية أصبحوا أعضاء بها، وذلك لارتباط المزارعين بتلك التعاونيات الزراعية خلال فترة الحرب واعتمادهم عليها فى شراء الأسمدة وبيع منتجاتهم الزراعية، بالإضافة إلى أنه فى ذلك الوقت كان المحصول الرئيسي الأرز لا يزال تحت سيطرة الحكومية ولذلك كان الاختيار الأفضل لجميع المزارعين هو أن يصبحوا أعضاء فى الجمعية التعاونية. وخلال تلك الفترة لم يكن هناك دعم من الحكومة للمزارعين سوى خفض الضرائب، أما تقديم قروض طويلة الأجل أو سياسات دعم التسعير فقد كانت تتم من خلال التعاونيات الزراعية ولذلك كانت التعاونيات على علاقة وثيقة بالسياسات الزراعية وخاصة فيما يتعلق بمراقبة المحاصيل الزراعية.

وتلعب التعاونيات الزراعية فى اليابان دورا حيويا ليس فقط على نطاق قطاع الزراعة بل على مستوى الاقتصاد ككل، كما ان التعاونيات الزراعية باليابان لهم نفوذ سياسى كبير وذلك لعلاقتهم القوية بالحزب الحاكم، فمنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الحزب الحاكم هو الحزب الليبرالى الديمقراطى، وقد ساعد على ذلك الطبيعة التى تتميز بها المجتمعات الزراعية فى اليابان والتى تجعلهم مصدر اهتمام من النخبة السياسية. فنجد مثلاً أن تعاقب أجيال من صغار المزارعين على الزراعة والمشاركة فى حصة المياه أدى إلى وجود روابط وعلاقات قوية فيما بينهم وجعلهم أكثر تعاوناً فى القضايا التي تربط بينهم مصالح مشتركة، وبالتالي هذه الروابط والعلاقات من شأنها أن تكون ذات أهمية خاصة للأحزاب الراغبة فى خوض الانتخابات ، وعلى الرغم من أن عدد الأصوات

المطلوبة للحصول على مقعد في البرلمان الياباني أقل في المناطق الريفية مما هو عليه في المناطق الحضرية إلا أن الناخبين في المناطق الريفية لديهم ما يقرب من ثلاثة أضعاف من القوة التصويتية بالنسبة للمناطق الحضرية.

وبالتالي كل ذلك كان من شأنه أن يعزز من الدور الذى تلعبه التعاونيات الزراعية فى اليابان حيث تقوم تلك التعاونيات بتقديم الإرشاد الزراعى من خلال إعطاء توجيهات للأفراد بشأن عملية الإنتاج الزراعى لمساعدتهم على العمل في مزارعهم بشكل أكثر كفاءة، كما تقوم بتطوير وتحسين الزراعة في المجتمعات المحلية، وتقدم دليل استرشادى للمزارع بشأن كيفية تحسين الجودة وغيرها من جوانب الإنتاج والتسويق. هذا بالإضافة إلى مساعدة الأعضاء المشتركين باستخدام الآلات والمنشآت المختلفة ومساعدتهم على شراء مواد الإنتاج، كل ذلك من شأنه زيادة إنتاجية المزارع اليابانى. كما تساعد التعاونيات الزراعية فى اليابان بتوفيرمحطات التعبئة والتغليف والتي يتم من خلالها تنظيف وفرز وتعبئة وتغليف المنتجات التى يتم الحصول عليها من المزارعين وذلك لتقديم منتجات ذات جودة عالية للمستهلكين اليابانيين. هذا بالأضافة إلى تأسيس نظام التتبع لإدارة الجودة، حيث يكون لكلمنتج رمز باركود ومعلومات عن تاريخ الإنتاج وإنتهاء الصلاحية، والمعلومات الأخرى ذات الصلة. وتقوم التعاونيات أيضاً بتقديم القروض الزراعية التي يتم إعطائها للشركات المساهمة في الأنشطة الزراعية المختلفة وتدعم الاستقرار المالي لتلك الشركات من خلال الاستثمارات التي تقدمها والاستشارات الزراعية.[1]وفى الآونة الأخيرة تزايد عدد التعاونيات الزراعية فى اليابان ليصل الى 719 وحدة تعاونية فى عام 2010، كما تزايد عدد الأعضاء فى نفس العام ليصل إلى 9.5 مليون عضو. ولضمان جودة الخدمات التي تقدمها التعاونيات ولمتابعة أدائها يتم تعيين مراقب على مستوي كل إدارة ومحافظة.

ونخلص إلى أن اليابان قد نجحت فى التطبيق الفعلي للتعاونيات وتحسين المستوي المعيشي للأفراد الأعضاء وتسويق منتجاتهم، فنجد أن حوالي 97% من المنتجات يتم تسويقها عن طريق تلك التعاونيات.(وكالة جيجي برس يونيو 2014)

2-4-2 تجربة التعاونيات الزراعية في الهند

تعتبر تجربة الهند من أبرز التطبيقات التعاونية حيث كانتتستورد 50% من الغذاء لسكانها، ونجحت من خلال التعاونيات الزراعية تحقيقا للإكتفاء الذاتي من الطعام وتصدير الفائض من خلال ثورة زراعية خضراء. فقد قامت الحكومة بالإهتمام بالتعاونيات الزراعية وتطوير دورها من خلال وضع "خطط الخمسة سنوات"، حيث كانت أغلب جمعيات الائتمان الزراعي فى الهند ذات حجم صغير وغير قادرة على التواصل مع جميع المناطق بالاضافة إلى قدرتها المالية والادارية المحدودة، وبناءً عليه قامت هذه الجمعيات بعملية دمج لتكون جمعيات إئتمان كبيرة الحجم تعمل بما يتناسب مع خطط التنمية الموضوعة، وأن يكون لها رأس مال ذاتي يتم تمويله من قبل مساهمات من الاعضاء بها ووضع مخصصات مالية للظروف الطارئة. وقد اهتمت خطة الخمس سنوات بأهداف مختلفة تم تنفيذها على مراحل، "ففى السنة الاولى تم توجيه الائتمان للقروض الإنتاجية، والقروض لسداد قروض قديمة، وقروض غير إنتاجية." فى حين إهتمت فى السنة الثانية "بتحقيق التنمية الريفية المتكاملة" وفى السنة الثالثة استهدفت "زيادة حجم صناديق التمويل بالجمعيات"، وفى السنة الرابعة ركزت على التأكد من أن التعاونيات تقوم بمهامها الائتمانية بكفاءة وفاعلية، بينما ركزت فى السنة الخامسة على التأكد من توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين، واخيراً فى السنة السادسة تحققت عملية التنمية المتكاملة للريف وزيادة القروض ذات الاجل القصير والمتوسط وزيادة التصنيع الزراعى. كما تمكنت الهند أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة منتجة للألبان علي مستوي العالم وذلك من خلال تنظيم مئات الألوف من المزارعين الصغار في تنظيمات تعاونية بدلا من الاستثمارات الضخمة محدودة الفاعلية وهو ما يُعرف بمزارع الألبان الحديثة التعاونية، ومن ثم تمكنت الهند من إيجاد فرص عمل للمزارعين الفقراء،وبالتالي أصبحت التجربة الهندية نموذجا رائدا للتطبيق التعاوني علي مستوي العالم، والآن الهند تملك منظومة متكاملة للقطاع التعاوني يشمل المنظمات التعاونية من القرية إلي العاصمة، بالإضافة إلى البنوك التعاونية ومعاهد التدريب والتعليم ومنظمات التسويق والتصدير والتصنيع وتعتبر تعاونيات الالبان وانتاج اللحوم من أبرز صور التطبيق التعاوني. حيث نجد أن التعاونيات في الهند تمارس اليوم عملية الانتاج والتصنيع والتصدير، وتملك نسبة 100% من تصنيع الأسمدة والآلات الزراعية والسكروجميع الصناعات الغذائية وابرزها صناعة الألبان ومنتجاتها،وتعتبر تعاونيات الفلاحين الشعبية الديمقراطية في الهند هي التي حققت الثورة الزراعية الخضراء والاكتفاء الذاتي للغذاء وحولت الهند من دولة مستوردة إلي دولة مصدرة للغذاء(الفاو تقرير مشروع بناء القدرات المنتجة 2019) .

الباب الثالث

منهجية البحث

1:1:3 منطقة الدراسة

ولاية النيل الازرق تقع في الجنوب الشرقي من السودان وتحدها من الشرق أثيوبيا ومن الغرب دولة جنوب السودان وتبلغ مساحة الولاية 45.844 كلم2 ويبلغ عدد سكانها 1.200.000 نسمة ويوجد بها خزان الرصيرص وهو من المصادر الرئيسيه للطاقة الكهربائية في السودان ،ويمتهن سكان ولاية النيل الازرق الزراعة والرعي كحرف أساسية حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة حوالي 4.500.000. فدان وبها ثروات من المعادن والغابات وتتميز بموارد مائية هائلة من أنهار وامطار وغيرها من الموارد وتمتاز بإنتاج محاصيل الحبوب والغلال وايضا هنالك نشاط بستاني معتبر(تقرير وزارة الإنتاج والموارد الإقتصادية النيل الأزرق 2019)

1:2:3 محلية ود الماحي

تقع محلية ود الماحي علي الحدود الأثيوبية مما جعلها ذات اهمية تجارية وكانت في السابق جزء من محلية الرصيرص وتضم عدد من القبائل المتنوعة التي تتعايش بسلام وتعتبر محلية إقتصادية يعتمد سكانها علي التجارة والتعدين والزراعة التي تبلغ المساحة المزروعة فيها حوالي 210 الف فدان (تقرير موسم 2019 وزارة الإنتاج والموارد الإقتصادية النيل الأزرق)

1:3:3 جمعية القلعة النوعية

تأسست جمعية القلعة النوعية في أكتوبر 2016 وتضم 33 جمعية قاعدية بعدد ممثل من كل جمعية وبمساحة 106.000 الف فدان وتشتهر بإنتاج كل محاصيل القطاع المطري ويتركز إنتاجها في الذرة والقطن المطري وزهرة الشمس وتمتلك مركز للخدمات الزراعية في مساحة 500 فدان يقدم خدماته للجمعية ومكاتب تجارية دولية (تقرير منسقية تنظيمات المنتجين 2020)

1:4:3 مجتمع البحث

يضم مجتمع البحث جميع اعضاء جمعية القلعة النوعية وهم من صغار المزارعين بمحلية ودالماحي ولاية النيل الأزرق والمسجلين حسب قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والبالغ عددهم 99 مزارع ومزارعة .

1:5:3 عينة البحث

تم إختيارعينة بالطريقة العشوائية الكاملة عددها 60 مزارع ومزارعة من صغارالمزارعين منظمين بقانون تنظيمات مهن الإنتاج الزراعي والحيواني يمثلون 60% من مجتمع البحث .

1:6:3 منهج البحث

إستخدم البحث المنهج الوصفي كمنهج اساسي للبحث مستخدما إسلوب منهج المسح الإجتماعي كمنهج مناسب للوصول لأهداف الدراسة .

1:7:3 مصادر جمع البيانات

إستخدم البحث مجموعة من المصادر لجمع البيانات الخاصة بالبحث تم تصنيفها إلي :-

- مصادر اولية

إستخدم البحث الإستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية بعدد 36 سؤال كما إستخدم البحث الملاحظة بناء علي الحالة العامة لجمعية القلعة حيث قام الباحث بزيارتها والوقوف علي بعض المؤشرات والظواهر وكذلك تم إستخدام المقابلة الشخصية والجماعية .

- الملاحظة مصادر ثانوية : تشمل المراجع العلمية والدراسات والتقارير الدورية عن التنظيمات بمحلية ود الماحي والقوانين الصادرة من الجهات الحكومية .

1:8:3 تحليل البيانات

قام الباحث بعدة خطوات لتحليل البيانات منها :-

1- ترميز أسئلة إستمارة الإستبيان

2- تفريغ البيانات من إستمارة الإستبيان في إستمارة إستبيان أعدت لذلك خصيصا

3- تحليل البيانات عن طريق الحاسوب عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package For Social Science) بإستخدام التوزيع التكراري والنسب المئوية

4- تحليل البيانات عن طريق إستخراج النسب المئوية

1:9:3 طريقة عرض النتائج

تم عرض النتائج في شكل جداول تكرارية ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة .

1:10:3 المشاكل التي واجهت الباحث

لم تواجه الباحث مشاكل تذكر لتعاون الجميع معه للوصول لنتائج تسهم في تطوير القطاع الزراعي ككل .

الباب الرابع

التحليل والمناقشة وتفسير النتائج

يستعرض هذا الباب النتائج التي توصلت لها الدراسة الميدانية التي اجريت علي المبحوثين منأعضاء الجمعية وتفريغها في شكل جداول تكرارية وإستخراج النسب المئوية لمناقشتها للخروج بتوصيات لتفعيل الجمعية لكي تسهم في تطوير الإنتاجية لصغار المنتجين في المنطقة والسودان ككل وكانت النتائج كالأتي :-

4-1جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	52	%86.7
الإناث	8	%13.3
الإجمالي	60	%100

(المصدر المسح الميداني 2021)

الجدول(4-1) يشير إلي أن معظم المبحوثين ذكور ويشكلون نسبة 86.7% في حين ان نسبة الإناث 13.3% فقط مما يعني ان معظم أعضاء الجمعية من الذكور ويري الباحث أن وجود المرأة مهم جدا في العمل الزراعي ولكن في أغلب الأنشطة الزراعية تساهم كعاملة وآن الأوان ان تمتلك المرأة الارض الخاصة بها حتي تصبح لها كينونتها خاصة وان هنالك نساء حققن نجاحا كبيرا في عدد من الجمعيات مثل جمعية خالده في غرب كردفان وجمعية الوفاق النوعية القضارف.

4- 2 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
21- 30	**11**	**%18.3**
31- 40	**23**	**%38.3**
40 فأكثر	**26**	**%43.4**
الإجمالي	**60**	**%100**

المصدر المسح الميداني 2021

الجدول(4-2) يشير إلي أن الفئات العمرية الأعلي اكثر من 40 عام والمتوسط بين 31-40 والاقل بين 21-30 وهذا يعني ان أغلب المبحوثين في سن تمكنهم من الإنتاج وكذلك تقبل التكنولجيا والتقانات الحديثة لان من خلال الجدول العمر من 21 الي 40 يمثل 34 فردا وايضا تلاحظ وجود تقارب بين الفئات العمرية للمبحوثين ممايدل علي تبادل الخبرات وهذا يؤدي إلي إستدامة الأنشطة والتطور في الجمعية .

4-3 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة
متزوج	47	%78.3
عازب	12	%20
مطلق	1	%1.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

الجدول 4-3 يشير إلي ان 78.3% من المبحوثين متزوجين وهذا يؤدي إلي الإستقرار الأسري والحياة المتماسكة إجتماعيا تعني إستقرار وبذل مزيدا من الجهود مما يؤثر إيجابيا علي الإنتاج والإنتاجية.

4-4 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الاسرة	التكرار	النسبة
أقل من 3 أفراد	14	%23.3
6-4	27	%45
10-7	14	%23.3
11 فأكثر	5	%8.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

تلاحظ من خلال الجدول (4 -4) ان 45% من المبحوثين عدد أفراد الأسرة يتراوح بين 4الي 6 أفراد وهي النسبة الأعلي وهذا يعني أن عدد أفراد الأسرة متوسط مقارنة بالأسرة السودانية وهذا يعني ان هذا العدد مناسب بالنسبة لعضو الجمعية مما يمكنه من إنجاز واجباته المنزلية من غير ضغوط وعموما هذا العدد مناسب مع الضغوطات الإقتصادية والإجتماعية خاصة في الريف.

4-5 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب مستوي تعليمهم

المستوي	التكرار	النسبة
أمي	2	%3.3
خلوة	4	%6.7
أساس	8	%13.3
ثانوي	19	%31.7
جامعي	23	%38.3
فوق الجامعي	4	%6.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يشير الجدول(4-5) ان نسبة المبحوثين الجامعيين هم الأعلي حيث يمثلون 38.3% ونسبة الأمية 3.3% وهي الأقل ومن هنا يتضح أن نسبة التعليم عالية وسط المبحوثين وكما هو معلوم أن مستوي التعليم من أهم اسباب التقدم الزراعي والتنمية الريفية وبالطبع هذا يؤدي الي تقبلهم للتقانات بسرعة من كتيبات ومنشورات والإستفاده من وسائل التواصل الإجتماعي التي لها دور كبير في نشر التقانات ويري الباحث أنالرؤية المستقبلية للجمعية ستكون إيجابية من كل النواحي خاصة في تطبيق سلاسل القيمة وكذلك مواكبة التطور في العملية الزراعية والقدرة علي التنسيق مع أصحاب المصلحة والشركاء الاخرين .ومن نواحي أخري يصعب تعامل المرشدين وأصحاب المصلحة مع غير المتعلمين لذلك نتوقع نجاح معتبر للجمعية من خلال النسبة العالية المتعلمة(97% من المبحوثين متعلمين)

4-6 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب نوع الحيازة

نوع الحيازة	التكرار	النسبة
ملك حر	19	%31.7
إيجارة	28	%46.7
ورثة	7	%11.7
شراكة	4	%6.7
إخري	2	%3.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يوضح الجدول(4-6) الانواع المختلفة للحيازة ويمثل الإيجار نسبة 46.7% من المبحوثين ،نسبة 31.7 ملك حر بينما 11.7% ورثة وهذا يعني أن هنالك مشاكل في تقنيين الأراضي لان معظم المبحوثين لايمتلكون أراضي وهذا بالطبع يؤثر سلبا علي الإستقرار والإنتاجية .

4-7 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب المساحة المزروعة

المساحة	التكرار	النسبة المئوية
5-1	4	%6.7
10-6	2	%3.3
15-11	1	1.7
16 فأكثر	53	88.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يوضح الجدول(4-7) المساحة المخصصة لكل مبحوث وواضح ان 88.3 من المبحوثين لديهم مساحة اكثر من 16 فدان للمبحوث وهذا له دور كبير في تحفيز المنتجين لان المساحة كلما زادت كلما زادت رغبة المنتج في الإبداع وتطبيق التقانات وكذلك كلما إزدادت رغبة مقدمي الخدمات في تقديم الخدمة للمنتجين وهذا ينعكس إيجابيا علي الإنتاج الزراعي .

4-8 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب معرفتهم بقانون تنظيمات اصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011

درجة المعرفة	التكرار	النسبة المئوية
كبيرة جدا	29	%48.3
كبيرة	15	%25.0
متوسطة	4	%16.7
ضعيفة	10	%6.7
لاتوجد معرفة	2	%3.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

الجدول(4-8)اوضح درجة معرفة المبحوثين بقانون 2011 وإتضح ان 48.3 % من المبحوثين معرفتهم بالقانون كبيرة جدا و25% معرفتهم بالقانون كبيرةوهذا يعني أن 73.3% من المبحوثين علي درجة كبيرة بمعرفة القانون وهذا بالطبع يؤثر علي كيفية الإستفادة من الجمعية وتطبيق اللوائح وكيفية الإستفاده من المواد التي تمكنهم من زيادة إنتاجيتهم وبالتالي زيادة دخلهم .

4-9 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسبعلمهم بأهداف جمعية القلعة النوعية

العلم بأهداف الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	59	%98.3
لا	1	%1.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

من خلال الجدول(4-9)اوضحت النتائج ان درجة معرفة المبحوثين باهداف الجمعية كبيرة جدا 98.3% وهذا يعني ان هنالك تنوير وتوعية باهداف الجمعية (ويري الباحث أن معرفة الأهداف وتحديدك لأهدافك وسعيك لتحقيقها يعطيك شعور جيد بانك تسيطر علي حياتك والفشل لايصيب الإنسان إلا بعدم التخطيط وفاقد الهدف يفقد الإراده لذلك حسنا ان أغلب المبحوثين يعرفون اهدافهم) وهذا مؤشر جيد يؤكد أن الجمعية يمكن ان تسيرفي الإتجاه الصحيح .

4-10 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب توعيتهم وتعريفهم بالقانون

الذين تدربوا علي القانون	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	%63.3
لا	22	%36.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

من خلال الجدول(4-10) إتضح أن نسبة المتدربين علي القانون من المبحوثين 63.3% وهذا يؤكد ان هنالك نسبة عالية تدربت علي القانون وهذا بالتاكيد يسهم في الإستفادة من المواد الموجوده في القانون.

4-11 المشاركة في التوعية بالقانون للاخرين من خلال الورش والمؤتمرات

مشاركة التوعية بالقانون	التكرار	النسبة المئوية
لايوجد	18	%30.0
نادرا	16	% 26.7
أحيانا	5	%8.3
غالبا	9	%15.0
دائما	12	%20
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

اوضح الجدول(4-11) ان 30% من المبحوثين لايشاركون في التوعية بالقانون من خلال الورش والمؤتمرات بينما 26.7% نادرا مايساهمون و56.7% تعني بأن نسبة المشاركة في التوعية بالقانون من جانب المبحوثين ضعيف جدا .

4-12 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب توفير الجمعية للخدمات الزراعية للاعضاء

توفير الخدمات الزراعية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	%93.3
لا	4	%6.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

أوضح الجدول(4-12) ان 93.3% من المبحوثين أوضحوا ان الجمعية توفر الخدمات الزراعية للأعضاء, وهذا يمكنهم من شراء المدخلات بشكل جماعي وتوفير الخدمات الزراعية من اسمده وبذور ومبيدات وغيرها يعتبرهذا من اهم اهداف قانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني وهو تجميع الأمكانات المادية والمعرفية للاعضاء لذلك توفير مثل هذه الخدمات بدون شك يقلل من التكاليف وبالتالي يزيد من الارباحكما اوضح المبحوثين من خلال المسح الميداني ان الجمعية تقدم خدمات الإرشاد والبحوث من خلال تعاقدها مع خبراء من البحوث والإرشاد وقد شاهد الباحث ذلك عند زيارته للجمعية .

4-13يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب إمتلاك الجمعية آلات وبنيات تحتية خاصة بها

إمتلاك آلات وبنيات تحتية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	%93.3
لا	4	%6.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

من الجدول رقم 4- 13إتضح أن 93.3 من المبحوثين أقروا بإمتلاك الجمعية لآلات وبنيات تحتية مما يساهم في تقليل التكلفة وبالتالي زيادة الدخل والبنيات التحتية تمثل أهمية كبيرة للجمعية وشاهد الباحث مقر الجمعية والمخازن بالمدينة وهذا يسهل لهم الكثير من العمل ويري الباحث ان البنيات التحتية تعتبر من مقاييس نجاح الجمعيات .

4-14جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئويه للمبحوثين حسب التحسن في تطبيق التقانات والعمل الإداري والمالي بعد الإنضمام للجمعية

تطبيق التقانات والعمل المالي والإداري	التكرار	النسبة المئوية
تحسن كبير جدا	35	%58.3
تحسن كبير	20	%33.3
تحسن وسط	4	%6.7
لايوجد تحسن	1	%1.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

في جدول(4-14) تلاحظ ان 58.3% من المبحوثين لديهم تحسن كبير جدا في تطبيق التقانات والعمل الإداري والمالي بعد إنضمامهم للجمعية وكذلك 33.3% تحسن كبير و1.7 فقط من المبحوثين الذين لايوجد تحسن لديهم ، وأوضح المبحوثين من خلال المسح الميداني أن الجمعية تساهم في تزويد جهات الإختصاص بالتقارير الدورية من خلال التوثيق للإجتماعات وحفظ المحاضر مما يعني الإلتزام باهداف الجمعية وهذا يعني ان المستوي الفكري للمبحوثين عالي وحسب مقابلاتهم الشخصية يتم التركيز بجانب التقانات علي التدريب في العمل الإداري والمالي في الجمعيات والدليل علي ذلك الذهاب الي مصر وتركيا علي نفقة الجمعية ويري الباحث أن الإدارة الجيده تعتبر وسيلة من وسائل التطور للعملية الزراعية وتعزيز دورها بشكل صحيح يعتبر من محفزات العملية الإنتاجية .

4-15 التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب العلامة التجارية التي تخص الجمعية

وجودعلامة تجارية للجمعية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	%53.3
لا	28	%46.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

الجـدول(4-15) يوضـح ان 53.3 مـن المبحـوثين يعرفـون ان الجمعيـة لـديها علامـة تجاريـة و46.7% من المبحوثين أقروا انه لاتوجد علامة تجارية في الجمعية وهذا التباين قد يكون ناتج من ان الجمعيـة النوعيـة تضـم عـدد كبيـر مـن الجمعيـات وقـد يكـون هنالـك منـتج لـدي مجموعـة مـن المبحوثين يختلف من الآخرين لتنوع الأراضي في الجمعية فمثلا بعضهم ينتج تقاوي لزهرة الشمس والآخرين محصول ذرة لذلك يري الباحث أهمية وجود العلامة التجارية في تطبيق سلاسل القيمة لذلك نوصي بالإهتمام اكثر بالعلامة التجارية في أي منتج للجمعية وكل الجمعيات .

4-16التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب التسويق الجماعي للجمعية

التسويق الجماعي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	52	%86.7
لا	8	%13.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

من خلال الجدول(4-16) إتضح أن 86.7 من المبحوثين يسوقون منتجاتهم بشكل جماعي مما يعني زيادة الارباح ومحاربة الوسطاء وكذلك تم فتح اسواق جديدة من خلال الشراكات مع جمعيات أخري مثل جمعية المحريب النوعية حسب إفادة المبحوثين من خلال المسح الميداني ويري الباحث أن التسويق الجماعي يعطي قوة للجمعية ويمكنها من تصدير منتجاتها حسب القانون.

4-17التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب إستجابة الجمعية لإحتياجات أعضائها من خدمات مثل التدريب والخدمات الزراعية المختلفة

إستجابة الجمعية لإحتياجات ألأعضاء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53	%88.3
لا	7	%11.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

من خلال الجدول(4-17 ا) تضح ان 88.3% من المبحوثين تستجيب الجمعية لإحتياجاتهم وهذا يعني أن هنالك توافق وإنسجام بنسبة كبيرة لأعضاء الجمعية مما يعني انها تمتلك قيادات واعية ومدركة لمهامها وهذا مؤشر إلي إستمرارية نجاح الجمعية مستقبلا .

4-18التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب تقديم الجمعية للخدمات الإجتماعية لأعضائها والمنطقة

تقديم الخدمات الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	%91.7
لا	5	%8.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

الجدول(4-18) يوضح ان 91.7% من المبحوثين أقروا بتقديم الجمعية للخدمات الإجتماعية للأعضاء والمنطقة وتشمل الخدمات الإجتماعية دعم المؤسسات التعليمة والصحية والمساهمة في إصحاح البيئة وذلك حسب إفادة المبحوثين من خلال المسح الميداني ويري الباحث ان المساهمة في مثل هذه الخدمات تؤكد علي أن الجمعية تسير في الإتجاه الصحيح ويعتبر هذا من مقاييس نجاح الجمعيات ولكن عندما تمت المقابلات الشخصية مع بعض المبحوثين تم سؤالهمعن خطط الجمعية في تقديم تأمين إجتماعي للعضو عند التقاعد او المرض اوضحوا انه لاتوجد لذلك يري الباحث أهمية التأمين الإجتماعي للأعضاء المتقاعدين في الجمعية ونجد ان المنتجين علي مستوي السودان هم الشريحة الوحيدة التي تعمل وليس لها معاش او تأمين إجتماعي ، لذلك لابد من تضمينهم ضمن الخدمات المعاشية التي تقدم للعاملين في الدولة او اي حل آخر يضمن تقديم تأمين إجتماعي لهم .

4-19 التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب شراكات الجمعية مع اصحاب المصلحة

الشراكات مع اصحاب المصلحة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53	%88.3
لا	7	%11.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

من خلال الجدول(4- 19) إتضح أن 88.3% من المبحوثين اوضحوا ان لديهم شراكات مع اصحاب المصلحة من شركات محلية وأجنبية وتتعدد الشراكات لكبر المساحة وأفاد بعض المبحوثين أن مثل هذه الشراكات التي تسمي بالزراعة التعاقدية لها مكاسب كبيرة للمنتجين خاصة من ناحية التقانات الحديثة والمساهمة معهم في الصادر وأيضا إكتساب العضوية للخبرات والمعارف الحديثة .

4-20 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب مقدرة أعضاء مجلس الإدارة علي تحقيق مصالح الجمعية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	%93.3
لا	4	%6.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

الجدول(4- 20) يشير إلي أن معظم المبحوثين (93.3%) يقروا بأن أعضاء مجلس الإدارة قادرون علي تحقيق مصالح الجمعية و6.7% يرون أن المجلس غير قادر وهؤلاء قد تكون طموحات أعلي ، والمهم أن هنالك ثقة من غالبية المبحوثين في مجلس إدارة الجمعية وهذا يؤكد ان إختيار مجلس الإدارة تم بديموقراطية كاملة وهذه الثقة تساهم في التعاون مع بعض وبالتالي زيادة الإنتاجية .

4-21 التوزيح التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب المشاركة في إتخاذ القرار داخل الجمعية

المشاركة في إتخازالقرار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	%78.3
لا	13	%21.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يوضح الجدول رقم(4-21) إلي أن 78.3% من المبحوثين يشاركون في إتخاذ القرارات بينما 21.7% لايشاركون في إتخاذ القرار وبالطبع هذا العدد الكبير من المشاركين في إتخاز القرار يؤدي إلي تنوع الأفكار والوصول للقرارات الإيجابية

لكن مايزال هنالك حوجة لمزيد من التوعية عن العمل الجماعي وإدارته .

4-22 التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب إجراءات تسجيل الجمعية

إجراءات تسجيل الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
مبسطه جدا	32	%53.3
مبسطه	22	%36.7
مناسبة	3	%5.0
وسط	2	%3.3
دون الوسط	1	%1.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يشير الجدول (4-22) أن 53.3% من المبحوثين أشاروا بأن إجراءات تسجيل الجمعية مبسطة جدا و36.7% أشاروا بأن إجراءات تسجيل الجمعية مبسطة و5.0% أشاروا بأن إجراءات التسجيل جيده ، إذن من خلال هذه النسب إتضح بأنه لاتوجد مشكلة في تسجيل الجمعيات وهذا يعني بأن الإجراءات تتم بسلاسة ويسر .

4-23 التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الإستفادة من الجمعية من ناحية تحسين الدخل والإنتاجية

الإستفادة من الجمعية من ناحية تحسين الدخل والإنتاجية	التكرار	النسبة المئوية
فائدة كبيرة جدا	29	%48.3
فائدة كبيرة	23	%38.3
فائدة متوسطة	6	%10.0
فائدة ضعيفة	2	%3.3
الجملة	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

الجدول(4 –23) يوضح أن 48.3% من المبحوثين إستفادوا فائدة كبيرة جدا من ناحية زيادة الدخل و الإنتاجية بعد إنضمامهم للجمعية و38.3% إستفادوا فائدة كبيرة وهذا يعني أن 86.6 % إستفادوا فائدة كبيرة بينما 10.0% إستفادوا فائدة متوسطة و3.3% فائدة ضعيفة ومن هذه النسب تلاحظ ان هنالك تحسن كبير في الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل وقد أوضح بعض أعضاء الجمعية أن تنظيم المنتجين في جمعيات يساهم في زيادة الإنتاجية لأن العمل الجماعي يمكنهم من تجميع معارفهم وإمكاناتهم وبالتالي الإستفادة من خبرات بعض في سهولة الوصول للمدخلات والخدمات المناسبة في جودتها وأنواعها وأسعارها العادلة ، ويري الباحث أن بعد معظم الأعضاء عن مراكز المدن والاسواق الرئيسية والخدمات لايمكنهم من الوصول إليها إلا من خلال الجمعية لذلك يصبح الأعضاء رواد للأعمال وبالتالي مساهمين في تحقيق التنمية الريفية المستدامة .

4–24 يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب وجود مشاكل التمويل و التأمين التي تواجه الجمعيات

مشاكل تمويل وتأمين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	39	%65
لا	21	%35
الجملة	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يوضح الجدول(4– 24) إلي أن 65% من المبحوثين لديهم مشاكل في التمويل والتأمين و35% ليس لديهم مشاكل،وحسب الإفادات الشخصية لبعض المبحوثين اوضحوا أن أغلب التمويل يظفر به كبار ومتوسطي المنتجين الذين يملكون الضمانات الكافية للتمويل وفق السياسات التمولية الموضوعة من بنك السودان و أغلب المنتجين من شريحة صغار المنتجين وأغلبهم لايملكون الضمانات المناسبة حسب سياسات بنك السودان .

4-25 جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الصعوبة في الوصول الي الأسواق

صـــعوبة الوصـــول إلـــي الأسواق	التكرار	النسبة المئوية
لاتوجد	33	%55
نوعا ما	27	%45
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

جدول(4- 25) يوضح أن 55% من المبحوثين ليس لديهم صعوبة في الوصول للأسواق وذلك نتيجة لإنضمامهم لجمعيات منتجين تسوق أغلب منتجاتهم جماعيا

وأيضا هنالك متبقي المبحوثين ويمثلون 45% لديهم صعوبة نوعا ما في الوصول إلي الأسواق وهنا يوجد تقارب بين النسبتين لذلك لابد من زيادة التوعية في مايخص مهارات ومعارف وخبرات التسويق الزراعي وكذلك التفاوض حتي يتم ربطهم بالأسواق .ويري الباحث أن التسويق الجيد والجماعيحسن دخول أعضاء الجمعية بضمان الحصول علي عائدات افضل من منتجاتهم ، عبر الجمع بين القدرة علي عقد الصفقات ، والبحث عن أفضل الاسواق .

4-26 جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب محدودية التدريب

محدودية التدريب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53	%88.3
لا	7	%11.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

جدول (4-26) يوضح أن معظم المبحوثين وبنسبة 88.3% أوضحوا أن التدريب محدود ، ويري الباحث أن التدريب عملية مهمة جدا للتطوير والتحسين المستمر والحاجة للتدريب هي الآن أكبرمما كانت عليه في العادة ، لأن الجمعيات لابد ان تتعلم الجديد خاصة في ظل التغيرات المناخية وكيفية التكيف مع بيئة تتجه نحو إقتصاد السوق .

4- 27 جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الصعوبة في تقنين الأراضي

صعوبة في تقنين الأراضي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	%91.7
لا	5	%8.3
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

جدول(4- 27) يشير إلي أن 91.7 من المبحوثين يجدون صعوبة في تقنين الأراضي وتقنين الأراضي هنا مربوط بالتمويل لأنها تعتبر من الضمانات المطلوبة لدي المؤسسات التمويلية ويري الباحث ان صعوبة الحصول علي التمويل يعني صعوبة في الوصول للمدخلات وبالتالي نقص في الإنتاجية ، وبالتالي ضعف في زيادة الدخل .

4- 28 جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب صعوبة الوصول للمدخلات

صعوبة الوصول للمدخلات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	%53.3
لا	28	%46.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يوضح الجدول(4-28) إن 53.3% من المبحوثين يجدون صعوبة في الوصول إلي المدخلات و46.7% لايجدون صعوبة في الوصول للمدخلات وهنا يوجد شبه توازن بين النتيجتين وهذا يؤدي إلي أن هنالك تحسن في نسبة الوصول للمدخلات وعندما تمت محاورة بعض المبحوثين أوضحوا أن نسبة الوصول للخدمات تحسنت بعد أن نظموا أنفسهم في جمعيات بالمقارنة مع الوصول كأفراد للمدخلات .وتهدف معظم الجمعيات إلي إمداد أعضائها بالمدخلات بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق ، وتحاول في نفس الوقت ان تسوق منتجاتهم بأسعار أعلي من الاسعار التي يتحصلون عليها كأفراد وذلك بفضل ضخامة الكميات المسوقة والتسويق المباشر للمستهلكين وبالتالي محاربة الوسطاء.

4-29 جدول يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب رضائهم عن القانون

القانون مرضي	التكرار	النسبة المئوية
مرضي	36	%60.0
إلي حد ما	23	%38.3
غير مرضي	1	%1.7
الإجمالي	60	%100

المصدر المسح الميداني 2021

يشيرالجدول رقم (1-29) إلي أن 60% من المبحوثين راضيين عن القانون تماما و38.3% من المبحوثين راضين إلي حد ما عن القانون وفقط1.7% غير راضين عن القانون وحسب رؤيتهم أن عدم رضاهم عن القانون إلي وضعهم الإقتصادي الضعيف وعدم مشاركتهم في إتخاذ القرارات ، وتوضح هذه النتائج نسبة الرضاء العالية عن القانون إذ أضفنا الرضي المحدود مقارنة بنسبة الغير مرضي وهذا يؤكدأن القانون الجيد يمثل أهم قاعدة تقوم عليها العلاقة بين العضو والجمعية ولذلك لابد من الإهتمام بالعمل الجماعي بالنسبة للمنتجين وضرورة تنظيمهم في جمعيات إنتاجية ، ولاتستطيع الجمعية تنفيذ أنشطة غير تلك التي تخدم الأهداف التي تأسست من أجلها، لذلك لابد من فهم القانون واللائحة التفسيرية للقانون وهذا يتطلب مزيدا من التدريب والتوعية بالنسبة للقانون .

الباب الخامس

ملخص النتائج والخلاصة والتوصيات

يحتوي هذا الباب علي ملخص النتائج التي توصل إليها الباحث وخلاصة البحث إضافة إلي توصيات.

5-1 ملخص النتائج :

اظهرات هذه الدراسة النتائج التالية :

- (86.7%) من المبحوثين ذكور .
- (43.3%) من المبحوثين ينتمون للفئات العمرية الأكثر من 40 عام.
- (78.3%) من المبحوثين متزوجون .
- (68.3%) من المبحوثين تتكون اسرهم من 4 الي 10 أفراد
- (96.7%) من المبحوثين متعلمين
- (46.7%) من المبحوثين يستأجرون الأراضي .
- (88.3%) من المبحوثين يزرع الفرد منهم في مساحة اكثر من 16 فدان .
- (73.3%) من المبحوثين لديهم معرفة قوية بقانون 2011 .
- (63.3) من المبحوثين نالوا تدريب علي قانون 2011 .
- (98.3%) من المبجوثين لديهم علم بأهداف الجمعية.
- (93.3) من المبحوثين أوضحوا ان الجمعية تقدم لهم الخدمات الزراعية المختلفة .
- (93.3%) من المبحوثين أوضحوا ان الجمعية تمتلك آلات وبنيات تحتية خاصة بها .
- (58.3%) لاحظواالتحسن كبير جدا في تطبيق التقانات والمعرفة بالنظام المالي والإداري بعد إنضمامهم للجمعية .
- (86.7%) من المبحوثين أكدوا ان منتجاتهم يتم تسويقها جماعيا وبواسطة الجمعية .

- (91.7%) من المبحوثين أكدوا ان الجمعية تساهم في تقديم الخدمات الإجتماعية لأعضائها وللمنطقة.
- (88.3%) من المبحوثين اوضحوا أن الجمعية تقيم شراكات مع أصحاب المصلحة.
- (53.3%) أوضحوا أن إجراءات تسجيل الجمعية مبسطة جدا.
- 86.6% من المبحوثين اوضحوا أن دخلهم تحسن بعد إنضمامهم للجمعية .
- (65.0%) من المبحوثين أوضحوا أن هنالك مشاكل في التمويل والتامين .
- (55%) أوضحوا عدم وجود مشاكل في الوصول للأسواق .
- (88.3%) من المبحوثين أن التدريب محدود .
- (91.7%) من المبجوثين لديهم مشكلة في تقنين الاراضي .
- (60%) من المبحوثين راضين عن القانون تماما .

5-2 الخلاصة :-

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني علي تطوير صغار المنتجين في ولاية النيل الأزرق محلية ود الماحي جمعية القلعة النوعية .

وبعد تحليل البيانات أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هنالك أثرا إيجابيا واضحا لقانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني علي منتجي جمعية القلعة النوعية بولاية النيل الأزرق ، حيث عملت الجمعية علي رفع المستوي الإقتصادي والإجتماعي لصغار المنتجين في المنطقة بشكل عام ولأعضاء الجمعية بشكل خاص، وكذلك هنالك كفاءة في إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية وبالتالي تحسين قدراتهم الإنتاجية مما أدي إلي تحولهم من الإنتاج الإعاشي إلي الإنتاج الإقتصادي ، وأيضا أوضحت الدراسة أن هنالك مشاكل في التمويل وتقنين الأراضي تحتاج إلي معالجة .

وختاما نجد أن لقانون اصحاب تنظيمات مهن الإنتاج الزراعي والحيواني دور واضح في تطوير صغار المنتجين بعد تنظيمهم في مجموعات إذا توفر لهم الإسناد الحكومي خاصة

من البحوث والإرشاد ومنسقية تنظيمات المنتجين بالوزارة الإتحادية والولايات ، وكذلك لانغفل أهمية إسناد القطاع الخاص .

5-3 التوصيات :-

من خلال النتائج السابقة تم وضع هذه التوصيات لتفعيل أداء قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني بصورة اوسع علي النحو التالي :

أولا توصيات لوزارة الزراعة والغابات :-

- تحسين خدمات البحوث والإرشاد وتمكين صغار المنتجين من الوصول إليها حتي تساهم في مساعدتهم علي زيادة الإنتاجية والتكيف مع آثار تغير المناخ .
- ضرورة التركيز علي زيادة النماذج الإبتكارية والتشاركية بين وزارة الزراعة وجمعيات صغار المنتجين .
- تطوير فرص الوصول الي المعلومات والخدمات الزراعية بما في ذلك الآلات والبذور والأسمدة إلي كل المناطق الريفية دعما للإبتكار وتعزيز قدرات صغار المنتجين للوصول للتكنولوجيا الحديثة .
- علي وزارة الزراعة والغابات التنسيق مع الجهات ذات الصلة لإنشاء صناديق تمويل ريفي في كل المحليات الريفية في السودان علي أن تتبع إداريا لوزارات الزراعة الولائية .
- العمل مع الجهات ذات الصلة لتحسين السياسات التمويلية بحيث يتم فصل السياسات التمويلية لكبار المزارعين عن صغار المزارعين .
- توجية كل البرامج والدعومات التي تقدمها وزارة الزراعة والغابات للولايات إ لي جمعيات صغار المنتجين خاصة في مايخص سلاسل القيمة والقيمة المضافة .
- ضرورة زيادة الفرص التدريبية داخليا وخارجيا لجمعيات المنتجين خاصة في مجالات الحوكمة والإدارة والقيادة والعمل الجماعي وفن التفاوض وكيفية البناء الداخلي للجمعيات .
- علي وزارة الزراعة والغابات تقديم خدماتها للمنتجين من خلال الجمعيات ايا كان نوعها .
- ضرورة التركيز علي النماذج الإبتكارية والتشاركية بين وزارة الزراعة والغابات والجمعيات الإنتاجية .
- ضرورة إصدار قانون للزراعة التعاقدية .
- ضرورة فصل السياسات التمويلية لصغار المنتجين عن متوسطي وكبار المنتجين .

- تضمين المنتجين ضمن صناديق الضمان الإجتماعية للدولة بالتنسيق مع وزارة التنمية الإجتماعية .

توصيات لولاية النيل الأزرق

- تخصيص أماكن خاصة بالأسواق للجمعيات لتحقيق شعار من المنتج للمستهلك .
- تمكينهم من القدرة علي الوصول للأسواق الخارجية من خلال ربطهم بها وإقامة البورصات التسويقية .
- تسهيل تقنين الأراضي الزراعية .

توصيات لوزارة العدل

- تعديل وإضافة فقرات في القانون مثل إشتراط إضافة نسبة محددة للنساء والشباب كشرط أساسي لتكوين الجمعية .
- تعديل فقرة 200 فدان الي وحدة إنتاجية بدون تحديد المساحة وتقليلهاالي 100 وحدة إنتاجية لانه يصعب توفير 200 فدان مثلا في المناطق المروية .
- زيادة عدد المسجلين في الولايات وذلك بتوفير مسجل في كل محلية .
- الإسراع في تكوين الهيكل العام للتنظيمات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .

المراجع

أولا /المراجع والكتب

- القرآن الكريم سورة المائدة الآية رقم 2
- الطنوبي ، محمد عمر (2004) الإرشاد الزراعيي مفهومة وأسسة – المكتبة المصرية للطباعة والنشر – الأسكندرية .
- –الفقي – إبراهيم ، الطبعة الأولي 2009/م – 1430 هـ– العمل الجماعي– دار أجيال النشر والتوجيه ،القاهرة .
- الشريف – موسي ،(2003م) التدريب وأهميته في العمل الإسلامي ، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، تونس.
- الخولي– حسين زكي (1977) علم المجتمع الريفي –كلية الزراعة جامعة الإسكندرية– الإسكندرية
- خلف الله ، محمد عثمان (1998) مبادئ التعاون (النظرية والتطبيق) في القانون المقارن والتجربة السودانية كلية القانون جامعة النيلين –الخرطوم
- برنامج القضاء علي الجوع التجربة البرازيلية (2003) وزارة التنمية الزراعية في البرازيل ترجمة المنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة –روما (2012) .
- فتحي ، حسن شادية –كشك ، داليا، إبراهيم (2015) الدور الإرشادي الحالي والمرتقب للجمعيات الزراعية ببعض قري محافظة البحيرة ،كلية الزراعة جامعة الإسكندرية

ثانيا /القوانين

- وزارة العدل ، قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني 2011
- وزارة العدل ، قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني المعدل (2019)
- قانون تنظيمات الزراع والرعاة السوداني لعام 1992
- قانون التعاونيات 1992 وزارة التجارة

ثالثا /التقارير والدراسات والنشرات والتقارير

- وزارة الزراعة والغابات– تقرير الموسم الزراعي 2017
- وزارة الزراعة والغابات 2018
- وزارة الزراعة والغابات– تقرير تقرير منسقية تنظيمات المنتجين 2019

- وزارة الزراعة والغابات– تقرير تقرير منسقية تنظيمات المنتجين 2020
- تقرير وزارة الإنتاج والموارد الإقتصادية ولاية النيل الأزرق 2019
- منظمة الفاو تقرير برنامج تعزيز وبناء قدرات جمعيات المنتجين في دول النانو 2019
- فوزي عبد العزيز (2010)، دراسات في التعاون ، نحو تعاونيات زراعية متطورة ، مركز البحوث الزراعية المتطورة ، وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضي جمهورية مصر العربية .
- البنك الدولي – منظمة الفاو دراسة عن صغار المزارعين في السودان بواسطة مركز مامون بحيري أكتوبر 2015 .
- الرابطة الأمريكية للعمل الجماعي 1949
- العتيبي –إستراتيجية تصحيح الحركة التعاونية في السودان 2020
- فخري محمد البغدادي محاضرات في علم التعاون الجزء الاول 1985 ص78
- أسس قيام المشروع التعاوني شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلي الموقع الإلكتروني الاتي ."www.grenc.com يناير 2013 محمد الفاتح العتيبي
- شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلي موقع https //agronomie.info كتاب الإرشاد الزراعي– الهندسة الزراعية تعريف برادفيلد
- كتاب الإرشاد الزراعي – موقع الهندسة الزراعية – https //agronomie.info تعريف عبد الغفار
- الشبكة العنكبوتية العمل مع الجماعات (مارجوري ميرفي) موقع hpps // bolli gougole
- ويكيبيديا موقع مقالات 2019
- وكالة جيجي برس تقرير مترجم من اليابانية –يونيو 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

قانون تنظيمات اصحاب مهن الإنتاج الزراعـــــي والحيواني لسنه 2011 والمعدل 2019

عملاً بأحكام دستور جمهورية السودان الإنتقائي لسنه 2005 ، أجاز المجلس الوطني ووقع رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه :

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون وبدء به

1- يسمي هذا القانون " قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني لسنه 2011" ، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

إلغاء

2- يلغي قانون تنظيمات الزراع والرعاة لسنه 1992 ، علي أن تظل التنظيمات المنشأة بموجبه قائمة حتي إنشاء التنظيمات البديلة لها بموجب أحكام هذا القانون .

تم تعديل هذه المادة بقرار من رئيس الجمهورية لتصبح حل إتحاد المزارعين في إكتوبر 2015

إستثناء

3- يستثني من تطبيق أحكام هذا القانون :-

أ- روابط مستخدمي المياه المنشأة بموجب أحكام قانون مشروع الجزيرة لسنه 2005 .

ب- روابط مستخدمي المياه المنشأة بموجب النظم الأساسية للمشاريع المروية والفيضية الأخري .

تفسير

4- في هذا القانون مالم يقتضي السياق معني اخر :-

"التنظيم "

يقصد به الجمعيات الإنتاجية أو أي تنظيم من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي أو الحيواني وفقاً لأحكام المادة 8،

" الجهة المختصة"

يقصد بها مسجل الأراضي ، إدارة الزراعة ،إدارة الثروة الحيوانية ، اللجان الشعبية أو الإدارة الأهليه في مستويات الحكم المختلفة حسب مقتضي الحال ،

" رابطة مستخدمي المياه "

يقصد بها أي رابطة من روابط مستخدمي المياه التي تشرف علي الري من مصادر المياه المختلفة (قناة أو بئر أو دونكي أو حفير أو أي مصدر مياه آخر خاص بالزراعة أو الثروة الحيوانية) ما عدا الروابط المستثناة بموجب أحكام المادة 3،

"صاحب مهنة الإنتاج الزراعي " يقصد به :-

(أ) أي منتج يمتلك أرضاً زراعية ملكاً حراً أو ملك منفعة حيازة أو وضع يد أو حواكير

(ب) كل شخص يمارس الإنتاج الزراعي بموجب اتفاق مع اصاحب الأرض ويباشرها بنفسه عدا العمال الزراعيين،

"صاحب مهنة الإنتاج الحيواني " يقصد به:

(أ) أي منتج يمتلك ثروة حيوانية مستأنسة رعوية أو زراعية أو مغلقة أو مزرعة دواجن أو أسماك أو حيوانات برية،

(ب) كل شخص يمتهن تربية الحيوان ويباشرها بنفسه أو بموجب اتفاق مع مالك الثروة الحيوانية ،

"الضباط الثلاثة"

يقصد بهم الرئيس ، الأمين العام وأمين المال لمجلس إدارة التنظيم المعني،

"العضو "

يقصد به الشخص المنتج أو التنظيم المنضوي تحت أي من التنظيمات،

"المجلس"

يقصد به مجلس إدارة التنظيم المعني،

" المسجل"

يقصد به مسجل تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني المعين بموجب أحكام المادة 14

"المنتج"

يقصد به المحصول الزراعي أو الغابي أو الحيواني أو السلع المنتجة منها،

"نشاط التنظيم "

يقصد به الأعمال التي يقوم التنظيم بأدائها لتحقيق أهدافه ،

"الوحدة الإنتاجية "

يقصد بها الوحدة الإبتدائية من مساحة الأرض الزراعية (فدان أو غيرها) أو الرأس من الحيوانات التي يمتلكها المنتج ،

" الجمعية العمومية"

يقصد بها السلطة العليا للتنظيم المكونة من جميع أعضائه أو ممثليهم ،

"المنتِج "

يقصد به كل شخص يحترف مهنة الإنتاج الزراعي أو الغابي أو الحيواني مالكاً أو ممارساً ،

"المشاريع القومية"

يقصد بها المشاريع التي تشرف عليها الحكومة الإتحادية وتخضع للخطط الإستراتيجية القومية مروية كانت أم فيضية ،

"المشاريع الأخري"

يقصد بها المشاريع الولائية

"الوزير "

يقصد به وزير العدل

الفصل الثاني

التنظيمات

إنشاء التنظيمات

1- تنشأ تنظيمات اختيارية لأصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني ويكون لكل واحد منها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام وحق التقاضي بإسمه ، ويكون لكل تنظيم استقلالية إدارية ومالية وفنية ، ويعمل لتحقيق الأهداف وإدارة المهام الواردة وفق أحكام هذا القانون والقوانين ذات الصلة.
2- يقوم التنظيم بإدارة مهام وخدمات محددة تهدف لتحقيق مصلحة أعلي للمنتجين وفق أحكام هذا القانون ونظامه الأساسي .
3- تحدد مساهمة العضو داخل التنظيم وفق ملكيته للوحدات الإنتاجية علي ألا تتجاوز المساهمة نسبة 49 % .

مشروعية نشاط وأعمال التنظيمات وتمويلها

6- (1) يكون نشاط وأعمال التنظيمات مشروعاً لكل ما تتخذه من إجراءات ومعاملات بالبيع أو الرهن أو الافتراض أو الاكتتاب أو التعاقد وغيرها ، لتنفيذ مهامها والأغراض التي أنشئت من أجلها وفق أحكام هذا القانون ونظمها الأساسية .
6-(2) مع مراعاة المادة 9 (1) (ي) يحق للجمعيات القاعدية الحصول علي التمويل وفقا للقوانين المنظمة لذلك .

مهام التنظيمات

7- تختص التنظيمات بتجميع إمكانات ومقدرات المنتجين وتنفيذ السياسات والخطط لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي والحيواني من اقتصاد تقليدي ينتج بمعدلات الكفاف في كثير من محاوره إلي إنتاج اقتصادي بمعدلات عالمية ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، تكون للتنظيمات المهام الآتية:-

(أ) تنفيذ السياسات والخطط العامة لتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وإدارة الدعم المخصص لذلك .
(ب) توفير وتقديم الخدمات اللازمة للأعضاء في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني ،
(ج) رعاية حقوق المنتجين والمحافظة عليها وتمكينهم من إدارة شئونهم الإنتاجية بكفاءة عالية.
(د) التوظيف الأمثل لموارد البلاد الطبيعية للإنتاج الزراعي والحيواني الإقتصادي المستقر المستدام .
(ه) المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ومحاربة الفقر .
(و) المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالبلاد.

(ز) المساهمة في معالجة مشاكل الإنتاج الزراعي والحيواني.
(ح) تطوير قنوات التسويق وعلاقات وصادرات الإنتاج الزراعي والحيواني.
(ط) تسويق وترويج منتجاتها خارج وداخل البلاد .
(ي) توفير و إدارة الخدمات الفنية والتقنية والتجارية للإنتاج الزراعي والحيواني في مجال التنمية والبحوث والدراسات والتدريب وبناء القدرات والمعلومات وتوفير التمويل والمدخلات والآليات والمعدات وغيرها من المطلوبات ، من داخل وخارج البلاد .
(ك) تسخير الأموال والممتلكات الخاصة بالتنظيم لتحقيق اختصاصاته ومهامه.
(ل) تطوير وإنشاء الصناعات التحويلية .
(م) توفير وإدارة خدمات التأمين والتكافل بين المنتجين بالصورة التي تمكنهم من تجاوز النكبات والكوارث والكساد في الإنتاج والأسعار .
(ن) تطوير وتنظيم الخدمات الاجتماعية لقري ومدن وتجمعات المنتجين.
(س) المساهمة في إصحاح البيئة والمحافظة علي الموارد الطبيعية .
(ع) توفير وإدارة نظام الجودة اللازم للقوة التنافسية العالمية والمحلية للمنتجات الزراعية والحيوانية.
(ف) إدارة مرافق المياه بالصورة التي تمكن من الاستغلال الامثل للمياه في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.

أنواع التنظيمات

8 - (1) تشمل تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني الأنواع الآتية :-

(أ) جمعيات إنتاجية قاعدية ، لتوفير وإدارة الخدمات الفنية والتجارية والعمليات الإنتاجية الحديثة والمدخلات والتسويق والتصنيع ، بعدد لا يقل عن سبعة منتجين يمثلون الجمعية العمومية لاتقل وحداتهم الإنتاجية عن مائتي وحدة إنتاجية وفقا لأحكام اللوائح ، علي أنه يجب للمنتجين ذات الأرض الواحدة والهدف الواحد ، والمضرب الواحد تكوين جمعية قاعدية واحدة .

(ب) تنظيمات نوعيه لتوفير و إدارة التسويق والتصنيع والخدمات الفنية والتجارية والعمليات الإنتاجية الحديثة والقضايا المشتركة الأخرى ، بعدد لا يقل عن إحدى عشرة جمعية قاعدية ، ويمثل الجمعية العمومية فيها الضباط الثلاثة لكل جمعية من الجمعيات القاعدية المكونة لها .

(ج) تنظيمات متخصصة ، لتوفير وإدارة التسويق والتصنيع والخدمات الفنية والتجارية والعمليات الإنتاجية الحديثة والقضايا المشتركة ، بعدد لا يقل عن خمسة تنظيمات نوعية ويمثل الجمعية العمومية فيها الضباط الثلاثة لكل تنظيم نوعي من التنظيمات النوعيه المكونه لها .

(د) تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني بالمحلية جغرافياً ، لإدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة ، بعدد لا يقل عن تنظيمين متخصصين من التنظيمات

المتخصصة بالمحلية جغرافياً ، ويمثل الجمعية العمومية فيها ثلاثة ممثلين لكل تنظيم من التنظيمات المتخصصة المكونة لها بالانتخاب من مجلس إدارة التنظيم المعني .

(هـ) تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني بالولاية جغرافياً ، لإدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة ، بعدد لا يقل عن ثلاثة تنظيمات وتمثل بستة أعضاء من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني المحلية وتنظيمات المشاريع الأخرى غير القومية ، ويمثل الجمعية العمومية فيها ثلاثة ممثلين لكل تنظيم من التنظيمات المكونة لها بالانتخاب من مجلس إدارة التنظيم المعني .

(و) تنظيمات المنتجات العامة ، بمعدل تنظيم واحد لكل منتج ، يعني بإدارة مطلوبات المنتج وتطويره ، من عدد لا يقل مائة و أربعة عشر تنظيماً نوعياً أو متخصصاً في خمس ولايات ، مشهود لها بإنتاج هذا المُنتج ، ويمثل الجمعية العمومية فية عشرة ممثلين لكل ولاية ينتخبهم رؤساء التنظيمات النوعية والمتخصصة المكونة لها بالولاية .

(ز) تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للمشاريع القومية والمشاريع الأخرى لإدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة للتنظيمات المكونة لها ، بمعدل تنظيم واحد لكل مشروع ، بعدد لا يقل عن ثلاثة تنظيمات متخصصة يغطي انتشارها المواقع الجغرافية والإدارية بالمشروع ، ويمثل الجمعية العمومية فيها ممثلون لا يتجاوز عددهم المائة وخمسين عضواً ، ينتخبهم رؤساء التنظيمات وفقا للإنتشار الجغرافي و الإداري لها .

(ح) تنظيم أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني السوداني للتنسيق و إدارة الخدمات والمطلوبات الإنتاجية المشتركة للتنظيمات المكونة له علي مستوي السودان ، ويتكون من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني الولائية جغرافياً وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للمشاريع القومية وتنظيمات المنتجات العامة ، بعدد لا يقل عن أحد عشر تنظيماً من التنظيمات المكونة له بالانتحاب من مجالس إدارتها .

(ط) تنظيم روابط مستخدمي المياه ، لإدارة مرفق مياه معين يضم عدداً من أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني أو عدد من تنظيماتهم ، بمعدل رابطة واحدة لكل مرفق ، ويمثل الجمعية العمومية فيها جميع المستخدمين للمرافق .

(2) يجوز للتنظيمات المحلية و الولائية أن تكون فيما بينها تنظيماً عاماً واحداً لأصحاب مهن الإنتاج الزراعي ، ثم آخر لأصحاب الإنتاج الحيواني .

الفصل الثالث

إدارة التنظيمات

النظام الأساسي

9- (1) مع مراعاة أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه يكون لكل تنظيم نظام أساسي تجيزه الجمعية العمومية بحضور المسجل او من ينوب عنه يشمل البيانات والمسائل الرئيسية الآتية :-

(أ) إسم التنظيم وعنوانه ومقره وعدد اعضائه ووحداته الإنتاجية .
(ب) أغراض التنظيم وإختصاصاته .
(ج)أسماء أعضاء التنظيم ووحداتهم الإنتاجية وتوقيعاتهم .
(د) شروط اكتساب العضوية وحالات فقدها .
(ه) واجبات الأعضاء وحقوقهم ومسئوليتهم ,
(و) إجراءات تعديل الوحدات الإنتاجية بوساطة المجلس.
(ز) تحديد قيمة الوحدات الإنتاجية المالية وتعديلها بواسطة المجلس.
(ح)تكوين الجمعية العمومية والدعوة لإجتماعها الأول و رئاسته واجتماعاتها الدورية والطارئة وصلاحياتها .
(ط)تكوين مجلس الإدارة وتحديد مهامه واختصاصاته والدعوة لإجتماعه الأول ورئاسته.
(ي) الأحكام المالية التي تشمل مصادر الموارد المالية وإعداد الموازنة وحفظها وكيفية التصرف فيها و استثمارها وإعداد الموازنة وإجراءات المراجعة.
(ك)إجراءات إنضمام وإستقالة العضو من التنظيم.
(ل) إجراءات حل وتصفية التنظيم.
(م) أسس وضوابط الإنتخابات وما يتعلق بها من أعمال وإجراءات.
(ن)تحديد المخالفات والجزاءات لأعضاء التنظيم.

(2) لا يجوز تعديل النظام الأساسي للتنظيم إلا بقرار من ثلثي أعضاء الجمعية العمومية للتنظيم المعني وبموافقة المسجل .

الجمعية العمومية

10-(أ) يكون لكل تنظيم جمعية عمومية تمثل السلطة العليا للتنظيم ، وتتكون وفقاً لأحكام المادة (8) من هذا القانون.

(ب) تختص الجمعية العمومية بوضع المهام والسياسات و الخطط الإنتاجية والمالية والإدارية للتنظيم و اتخاذ القرارات المتعلقة بحل التنظيم وتعديل نظامه الأساسي ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون لها الاختصاصات التالية :-

(أولاً) إنتخاب المجلس من عدد مناسب من الأعضاء وفقاً لأحكام النظام الأساسي للتنظيم .
(ثانيا) عقد اجتماع سنوي لإجازة الخطة السنوية والميزانية وتقييم أداء المجلس ووضع موجهات الأداء للتنظيم .
(ثالثا) عقد اجتماعات طارئة إذا دعت الضرورة لذلك بدعوة من رئيس المجلس أو بطلب من ثلث الأعضاء .

(ج) يكتمل النصاب القانوني لانعقاد اجتماعات الجمعية العمومية بحضور أعضاء يمثلون الأغلبية البسيطة للمساهمات الواردة بالنظام الأساسي للتنظيم المعني.

(د) تتخذ قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية وفي حالة تساوي الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح.

(هـ) تكون قوة الإنتخاب للعضو في الجمعية العمومية وفق وحداته الإنتاجية الواردة في النظام السياسي .

(و) يرأس إجتماعات الجمعية العمومية رئيس المجلس.

المجلس

11-(1) يكون لكل تنظيم مجلس منتخب من جمعيته العمومية يشكل علي الوجه الآتي :-

(أ) عدد من الأعضاء لا يتجاوز أحد عشر عضواً ، الجمعيات القاعدية والتنظيمات النوعية والتنظيمات المتخصصة وتنظيمات المنتجات العامة و روابط مستخدمي المياه.
(ب) ممثل لكل تنظيم من التنظيمات المكونة له ، لتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للمحليات جغرافياً.
(ج)عدد من الأعضاء لا يتجاوز واحد وعشرين عضواً ، لتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للمشاريع القومية والمشاريع الأخرى ، ويتم انتخابهم ممثلين لمجموعات التنظيمات المتخصصة المتجاورة الواردة وفق أحكام المادة 8(ز) من هذا القانون.
(د) ممثل لكل تنظيم من التنظيمات المكونة له ، لتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني للولايات جغرافياً.
(ه) ممثل لجميع تنظيمات الولاية جغرافيا ، وممثل لكل مشروع قومي وممثل لكل تنظيم منتج قومي ، لتنظيم أصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني السوداني .

(2) يكون المجلس السلطة التنفيذية العليا لتنفيذ سياسات وخطط وموجهات وإجراءات الجمعية العمومية للتنظيم وله في سبيل تحقيق ذلك القيام بالآتي :-

(أ) دعوة الجمعية العمومية للاجتماعات العادية والطارئة والإعداد والترتيب لها.
(ب) التعاقد والاتفاق والتعامل بالبيع والشراء أو الرهن أو الإقتراض مع الأفراد و المؤسسات داخلياً وخارجياً.
(ج)الاستعانة بالكوادر الفنية والتنفيذية لمساعدته في أداء أعماله .
(د) إنتخاب الضباط الثلاثة من بين أعضائه .
(ه) وضع اللوائح الداخلية التي تنظم أعماله وإجراءات إجتماعاته .

(3) يكتمل النصاب القانوني لانعقاد اجتماعات المجلس من الأعضاء الذين يمثلون نصف المساهمات الواردة بالنظام الأساسي للتنظيم المعني .

(4) تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية وفي حالة تساوي الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

(5) تكون قوة الانتخاب للعضو في المجلس وفق مساهمته الواردة بالنظام الأساسي للتنظيم المعني .

فقدان العضوية

12- تفقد العضوية في التنظيم لأي من الأسباب الآتية:-

(أ) الإستقالة وفقاً لأحكام المادة 9 (1) (ك).
(ب) إختيار التخلي عن مهنة الإنتاج الزراعي أو الحيواني.
(ج)الفصل بقرار من الجمعية العمومية للتنظيم.
(د) وفاة أحد أعضاء الجمعية الإنتاجية القاعدية.

حل التنظيمات وتصفيتها

13- (1) يُحل التنظيم و يُصفي بقرار من الجمعية العمومية لأي من الأسباب الآتية :-

(أ) فقدان التنظيم لكامل عضويته.
(ب) صدور قرار من الجمعية بعدم مقدرة التنظيم أداء مهامه وإختصاصاته وسلطاته .

(2) تقسم أموال التنظيم وممتلكاته وأصوله ومديونياته في حالة حله ، علي أعضائه وفق مساهمتهم.

(3) يقوم المسجل بشطب التنظيم من سجل التنظيمات بعد تصفية أصوله ومديونيته.

(4) تُنقل الوحدات الإنتاجية من العضو المالك إلي مالك جديد كلياً أو جزئياً بالوفاة أو البيع أو الهبة أو بأي وسيلة أخرى ، وفي هذه الحالة يتمتع المالك الجديد بحق الملكية التي آلت إليه في التنظيم.

الفصل الرابع

المسجل

تعيين المسجل واختصاصاته وسلطاته

14- (1) يُعين الوزير مسجلاً لتنظيمات مهن أصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني .

(2) يحدد مجلس الوزراء مخصصات و إمتيازات المسجل بناءً علي توصية الوزير .

(3) تكون للمسجل الاختصاصات والسلطات الآتية :-

(أ) تسجيل أي من تنظيمات أصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني .
(ب) الفصل في النزاعات داخل التنظيمات وفيما بينها .
(ج)إقتراح الهيكل التنظيمي والوظيفي والإداري .
(د) إصدار شهادة تسجيل التنظيم بعد قبول الطلب والنظام الأساسي ، و إعتماد القيمة المالية للوحدات الإنتاجية .
(ه) تحصيل الرسوم مقابل التسجيل والخدمات التي يقدمها للتنظيمات بموافقة وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي .
(و) وضع أنموذج للنظام الاساسي للتنظيمات .

(4) تكليف مساعدين له بالتعيين الدائم أو المؤقت ، بمواقع المنتجين الجغرافية إذا دعت الضرورة لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(5) يصدر الوزير اللوائح اللازمة لتنظيم أعمال المسجل .

(6) يجوز للمسجل تفويض سلطته المنصوص عليها في الفقرة 3 (د) لأي من المستشاريين القانونيين بالشروط التي يراها .

حالات رفض التسجيل

15- يجب علي المسجل أن يرفض تسجيل أي تنظيم إذا :-

(أ) تم تكوين التنظيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه.
(ب) كان إسم التنظيم مشابهاً لإسم تنظيم مسجل مما يؤدي إلي اللبس.
(ج)كان هناك تنظيم مسجل يخدم بدرجة كافية الهداف والأغراض التي يسعى إلي تحقيقها التنظيم الجديد.

التفتيش

16- يجوز للمسجل أن يجري تفتيشاً دورياً علي التنظيمات للتأكد من سلامة إجراءاتها الإدارية والتنفيذية و المالية وعلي التنظيمات أن تقدم له جميع المستندات والبيانات التي يطلبها .

حل التنظيم

17- يجوز للمسجل أن يصدر قراراً بحل أي من تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني إذا :-

(أ) ثبت أن تكوين التنظيم تم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه.
(ب) ثبت أن تكوين التنظيم تم عن طريق الغش أو التزوير .
(ج)أصبح التنظيم لا وجود له في الواقع .

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (2)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

إستبيان عن اثرتطبيق قانون تنظيمات اصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني في زيادة الإنتاجية لصغار المزارعين (جمعية القلعة -محلية ود الماحي –ولاية النيل الأزرق)

ملحوظة (هذه المعلومات تستخدم فقط لأغراض الدراسة)

رقم الاستبانة .....

1-الوحدة الادارية .....

2-القرية .....

3-الاسم (اختياري).....

4-النوع 1- ذكر ☐ 2- انثى ☐

5-العمر اقل من 20 ☐ 21-30 ☐ 31-40 ☐ فأكثر ☐

6-الحالة الاجتماعية متزوج ☐ عازب ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

7-عدد افراد الاسرة ..1- 3 ☐ 4-6 ☐ 7-10 ☐ 11 فأكثر ... ☐

8-مستوى التعليم امي ☐ خلوة ☐ اساس ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ فوق الجامعي ☐

9-نوع الحيازة - ملك حر ☐ ايجار ☐ ورثة ☐ شراكة ☐ اخري ☐

اذكرها .....

10- عدد سنوات الخبرة في الزراعة 1 - 5 سنة ☐ 6-10 سنة ☐

11---15 سنة ☐ 16-20 ☐ 21 فاكثر ☐

11- المساحة المزروعة 1الي 5 ☐ 6 الي 10 فدان ☐ 11الي 15 فدان ☐

اكثر من 16 فدان ☐

12 - ما هي معرفتك بقانون تنظيمات المنتجين

قوية جدا ☐ قوية ☐ متوسطة ☐

ضعيفة ☐ لا توجد علاقة ☐

13 – هل اهداف الجمعية مناسبة لك 1- نعم ☐ لا ☐

لماذا .....

14- هل سبق تدريبك عن قانون تنظيمات المنتجين او اي مواضيع اخري

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ماهي المعارف والمهارات الخاصة بك التي تدربت عليها وتمارسها في الجمعية

المعارف والمهارات	ممتاز	جيد جدا	جيد	وسط	ضعيف	لا اعرف
القيادة						
مهارات العمل الجماعي						
التقانات الزراعية						
اتخاذ القرار						

اخري أذكرها .....

.....

15 – حدد مشاركاتك الخاصة للتوعية بقانون تنظيمات المنتجين

الانشطة	1دائما	2غالبا	3احيانا	4نادرا	5لا يوجد
زيارات منزلية					
حملات توعية					
ندوات ومحاضرات					
ايام ثقافية					
ورش ومؤتمرات					

16-هل توفر الجمعية خدمات زراعية لأعضائها نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم مانوع هذه الخدمات

.....

إرشاد ☐ بحوث ☐ وقاية ☐ مستلزمات إنتاج ☐

اخري أذكرها .....

.....

17- هل تمتلك الجمعية آلآت او بنيات خاصة بها نعم ☐ لا ☐ كانت الإجابة نعم أذكرها .....

18- هل لهذه الخدمات والمعدات اثر في زيادة الإنتاجية

أثر كبيرجدا ☐ اثر كبير ☐ متوسط الأثر ☐ ضعيف الاثر ☐ لايوجد اي أثر ☐

19 - هل يتم شراء مدخلات الإنتاج جماعيا نعم ☐ لا ☐

20 - هل تلاحظ تحسن في مقدراتك بعد انضمامك للجمعية في مجالات تطبيق التقانات والعمل الإداري وإدارة المال

1- تحسن كبير جدا ☐ 2- تحسن كبير ☐ 3- تحسن متوسط ☐ 4- تحسن ضعيف ☐

5- لا يوجد تحسن ☐

21- هل يتم التسويق وشراء المدخلات جماعيا نعم ☐ لا ☐

22- هل لديكم علامة تجارية خاصة بالجمعية نعم ☐ لا ☐

23– هل تستجيب الجمعية لإحتياجات الأعضاء المختلفة نعم ☐ لا ☐

24- هل هنالك خدمات اجتماعية تقدمها الجمعية للأعضاء والمنطقة نعم ☐ لا ☐

25- إذا كانت الإجابة نعم أذكر هذه الخدمات .....

.....

26- هل تدفع مستحقاتك للجمعية في الوقت المناسب وعن طيب خاطر نعم ☐ لا ☐

27- هل أقامت الجمعية شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين (مثل المنظمات الغير حكومية والمانحين والقطاع الخاص نعم ☐ لا ☐

28- هل لديك علم بالأهداف الواردة في النظام الداخلي للجمعية نعم ☐ لا ☐

29 – هل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون قادرين لتحقيق المصلحة المشتركة للجمعية

نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة لا أذكر الاسباب

.....

30-هل تشارك في عملية إتخاز القرارات للجمعية نعم ☐ لا ☐

31-اجراءات تسجيل الجمعية مبسطة جدا ☐ مبسطه ☐ جيده ☐

وسط ☐ دون الوسط ☐

32- مدى استفادتك من جمعيتك من ناحية زيادة الدخل وتحسين القدرة الإنتاجية

فائدة كبيرة جدا ☐ فائدة كبيرة ☐ فائدة متوسطة ☐

فائدة ضعيفة ☐ لا توجد فائدة ☐

33- ماهي المشاكل والتحديات التي تعيق عمل جمعيات تنظيمات المنتجين

- مشاكل في التسجيل والتنظيم نعم ☐ لا ☐ كانت الإجابة بنعم أذكرها

.....

مشاكل في التمويل والتأمين نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها

.....

صعوبة الوصول الي الاسواق نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها

.....

محدودية التدريب نعم ☐ لا ☐ أخري أذكرها

.....

- تقنين الاراضي نعم ☐ لا ☐

34 - -صعوبة الوصول للمدخلات نعم ☐ لا ☐

35 -هل هذا القانون مرضي لك

مرضي ☐ إلي حد ما ☐ غير مرضي ☐ إذا كان غير مرضي لماذا

.....

36- ماهي إقتراحاتك لتطوير عمل جمعيات تنظيمات المنتجين

.....

شكرا جزيلا